



الاقتصاد والعمل

## ٤ المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن



# المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن

٤

## الاقتصاد والعمل

الفصل بين الجنسين في الحياة الاقتصادية الفلسطينية

ريما حمامي

برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت. ص.ب. (١٤)، فلسطين  
حقوق النشر محفوظة لبرنامج دراسات المرأة، ١٩٩٨.

المؤلفة: استاذ مساعد في برنامج دراسات المرأة وتدرس في دائرة علم الاجتماع وعلم الانسان في جامعة  
بيرزيت، كما يشكر البرنامج السيد خليل توما لترجمته الأمانة والدقيقة لعدة فصول من البحث.

يتوجه برنامج دراسات المرأة بالشكر للدعم الذي قدمه مركز أبحاث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا لمشروع بحث  
«المرأة في المجتمع الفلسطيني» ولؤسسة فوررد لدعمها لعمل البرنامج.

صور الغلاف: طالبة في جامعة بيرزيت: تصوير ياسر درويش (الصورة العليا)  
فلاحة في قرية فلسطينية: تصوير اميل عشراوي (الصورة السفلى)

تصميم وتنفيذ وإشراف طباعي: مؤسسة الناشر للخدمات الفنية - البيرة.

## مقدمة

### المرأة الفلسطينية الوضع الراهن

أصدر برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت هذا التقرير عن الوضع الراهن للمرأة الفلسطينية في طبعتين منفصلتين بالعربية والانجليزية. ويأتي هذا التقرير - الذي يحتوي على عشرة فصول - محاولة متواضعة لرسم صورة شاملة للتحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، في معرض بناء مجتمع مؤسس على المساواة الاجتماعية بين الجنسين. ويدفعنا لهذا الافتراض حصيلة تجارب العديد من دول العالم - وخاصة في العالم الثالث - التي وصلت لنتيجة مفادها: انه لاغنى عن مثل هذه المساواة لتحقيق التنمية الدائمة وفي نشر وتجزير الديمقراطية.

ويسعى هذا التقرير لتحقيق هدفين:

**أولاً:** محاولة متواضعة لاختراع العلاقات بين الرجل والمرأة لحدث المفاهيم التي يشهدها حقل الدراسات النسائية، التي تخضع لعلاقات النوع الاجتماعي بما فيها من فجوات وظواهر متباينة للتحليل والبحث.

**ثانياً:** يسعى التقرير لتقديم رؤية موضوعية جديدة لوضع المرأة، كمحاولة للتأثير على عملية رسم السياسات التي تخط لاول مرة في المجتمع الفلسطيني في ظل وضع راهن جديد ومعقد.

ويحتوي هذا التقرير على عشرة فصول، خصص فصلان منهما لتحديد الاطار النظري والمفاهيمي لدراسة المعالم والاتجاهات الرئيسية في المجتمع الفلسطيني، الذي على اساسهما سيتم تناول وفحص علاقات النوع الاجتماعي واثرها في التنمية. أما الفصول الثمانية الباقية فسوف تركز على دراسة وضع المرأة في مجالات وقطاعات محددة (صحة، تعليم، قانون، الخ) بهدف تحقيق ثلاثة اهداف:

**أولاً:** تحديد فجوات النوع الاجتماعي في معرض التطبيق العملي في المجتمع الفلسطيني وتحديد مدى الامكانيات المتاحة للنساء للوصول الى والاستفادة منها الموارد العامة المتوفرة.

**ثانياً:** تحليل الادوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق النساء - كما يحددها المجتمع - واثر ذلك في استبعاد النساء او دمجهن في المجتمع.

**ثالثاً:** واخيراً فهم الروابط بين العناصر السابقة واية عوامل اخرى قد يكون لها دور في تحديد وضعية المرأة في المجتمع.

هذا وتتطرق الفصول المختلفة لقضايا ومواضيع متعددة منها على سبيل المثال: الارتباط بين نسب الخصوبة

العالية وفجوات النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي، والزواج المبكر وانعدام فرص العمل والحماية الاجتماعية للمرأة. كما تنطبق بعض الفصول للافتراضات الخاصة بأدوار النوع الاجتماعي وتأثيرها على الفرص المتاحة للنساء والرجال للحصول على ضمان اجتماعي او مساعدة اجتماعية أو في تحديد العلاقة بين اثر امتلاك رأس مال وتحقيق نفوذ سياسي.

وبالرغم من وجود تشابه في اسس العلاقات الاجتماعية - علاقات النوع الاجتماعي - بين المجتمع الفلسطيني وغيره من مجتمعات الشرق الاوسط، الا اننا نجد ان تاريخ الاحتلال العسكري الاسرائيلي ومقاومته تسم وتؤثر في كل مناحي الحياة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. لذا تدرس علاقات النوع الاجتماعي - كأحد اسس التنظيم الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني - بعلاقاتها بعوامل فاعلة اخرى كالعامل الوطني، والسياسي، والاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت نفسه يفرز الواقع الراهن الذي يمر به المجتمع الفلسطيني - المرحلة الانتقالية - تغييرات مستمرة في الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يتطلب اسساً جديدة للتحليل من جهة، ويجعل فهم المجالات التي تتطلب تغييرا مهمة أكثر الحاحا، اذا كان الهدف فعلا اقامة مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه المواطنون بالمساواة والعدالة الاجتماعية.

ويشير التقرير، فيما يتعلق بمؤشرات النوع الاجتماعي، الى ان الوضع في فلسطين يبرز بعض التناقضات الحادة، فمن جهة توجد مؤشرات ايجابية كتمتع المرأة الفلسطينية بمستوى تعليمي مرتفع، وكذلك مشاركة سياسية فعالة، ولكن من جهة اخرى توجد مؤشرات سلبية كانخفاض نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، ودرجة عالية من الخصوبة. ولفهم هذه المؤشرات التي تبدو متناقضة هناك حاجة الى اطار نظري متكامل يدرس العوائق، والموارد والفرص المتاحة في المجتمع التي تحدد بمجملها اوضاع النساء والرجال. وهذا الاطار لاينطلق من الفرضية الشائعة التي تقول: ان الثقافة العربية او الاسلامية هي التي تحدد وضعية المرأة في المجتمع العربي وايضا المجتمع الفلسطيني، بل ان التقرير يحاول ان يبين ان عدم التماثل في علاقات النوع الاجتماعي يجري - ليس فقط في المجال الثقافي - ولكن في مجالات الحياة المختلفة والمتفاعلة في نفس الوقت، كالعائلة والاسرة المعيشية والاقتصاد والسياسة والمجتمع.

وبالرغم من ان هذا التقرير يركز على وضع المرأة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، الا ان مقارنة اوضاع المرأة الفلسطينية في اماكن تواجدتها المختلفة في الشتات او في كافة انحاء فلسطين التاريخية يبقى مشروعا يستحق الاهتمام والجهد. وان تنفيذ مشروع كهذا لمقارنة اوضاع المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا والاردن ومصر، بهدف تسليط الضوء على دور علاقات النوع الاجتماعي في تكوين وبقاء الشعب الفلسطيني لهو مشروع جدير بالاهتمام. وغني عن القول بأن مثل هذا المشروع لايقع في اطار هذا التقرير، الا اننا نأمل ان يكون دافعا ومحفزا لباحثين اخرين لتولي تنفيذه.

وان محاولة فهم وتحليل وضع المرأة الفلسطينية في المجتمع في ظل نقص المعلومات، وعدم توافرها بشكل عام، وايضا النقص التاريخي في مجال البحث والمعرفة باستخدام مفهوم النوع الاجتماعي بشكل خاص لهو مهمة ليست بالسهلة، وتلقي على كاهل الباحثين العديد من الصعوبات. لذا يشمل هذا التقرير القدر الكبير - وربما غير المتوازن - مما يتوفر من ابحاث وبيانات ووثائق خاصة بالسياسات التي طبقت على المجتمع الفلسطيني ومدى تأثيرها على وضع المرأة. وفي هذا الصدد كان برنامج دراسات المرأة محظوظا بالاستفادة ايضا من المعلومات والبيانات الصادرة حديثا عن دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية.

ويعد هذا التقرير خاتم منشورات المرحلة الاولى من مشروع «المرأة الفلسطينية في المجتمع». وسيتناول باحثو البرنامج في المرحلة الثانية من المشروع قضايا تتعلق بالنوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، وذلك في عدة مجالات منها المخصصات العامة للضمان الاجتماعي، والعائلة، وانظمة الدعم الاجتماعي والقرابي، واخيرا النوع الاجتماعي واصلاح النظام التعليمي.

كما يعدّ هذا التقرير انجازا تعاونيا وجماعيا في أن، اذ خضع كل فصل من فصوله لنقاشات عميقة شاركت فيها كل عضوات برنامج دراسات المرأة، والتي على اثرها ادخلت كثير من التعديلات والمواد الجديدة. ولا ينبغي هذا ان لكل فصل كاتبته التي يقترن باسمها به، ولكن، وكما هو الحال في الكثير من المشاريع المشابهة، فاننا نجد ان الجهد الخاص الذي بذل في النقاش والبحث والمساعدة في التحرير، له اهمية مماثلة في المشروع وان كان لايلقى دائما ما يستحق من تقدير.

فيما يلي عناوين الفصول واسماء مؤلفاتها:

المجتمع الفلسطيني - ليزا تراكي

السكان والخصوبة - ريتا جقمان

الاسرة - ريما حمامي

الاقتصاد والعمل - ريما حمامي

الدعم الاجتماعي - بني جونسون

التعليم - منى غالي

السياسة - اصلاح جاد

القانون - بني جونسون

الصحة - ريتا جقمان

النوع الاجتماعي والتنمية - ايلين كتاب

ويود برنامج دراسات المرأة لفت انتباه القراء الى ان هذه الطبعة تعدّ «طبعة للنقاش العام»، نأمل ان يدخل عليها الكثير من التعديل والتطوير كمحصلة للنقاش الذي نود ان يشمل راسمي السياسات، والباحثين، والنشيطات في العمل النسوي بالاضافة للعاملين في مجال التنمية.

- برنامج دراسات المرأة  
جامعة بيرزيت

## الاقتصاد والعمل

### الفصل بين الجنسين في الحياة الاقتصادية الفلسطينية

ريما حمامي

من الشائع في الأدبيات البحثية والنقاشات العامة ان نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة هي نسبة متدنية جدا. وعند تفسير هذه الحجة، يلقي اللوم عادة على القيم والتقاليد الاجتماعية المحلية التي توصف على انها عقبات تواجه النساء اللواتي يعملن خارج البيت. ويعتبر انخراط النساء في النشاط الاقتصادي، من وجهة النظر هذه، مناقضا لدورهن الرئيس الذي يحدده لهن المجتمع، كإنجاب الأطفال وتقديم الرعاية لهم. واستنادا الى ذلك، ينظر الى الثقافة السائدة على أنها العقبة الرئيسة التي تعترض انخراط النساء في الحياة الاقتصادية في فلسطين، وعليه تكون النتيجة المنطقية انه يمكننا ان نحقق دمج النساء في الحياة الاقتصادية في فلسطين من خلال تغيير توجهات المجتمع ومعتقداته تجاههن، وتحديدًا تغيير ما لدى النساء من نظرة محافظة تجاه أنفسهن.

وليس صعبا ان نجد من البيانات والأدلة ما يدعم الرأي القائل إن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنية. إذ تظهر المسوحات باستمرار أن هذه النسبة، التي تبلغ حوالي ١٠٪، منخفضة جدا مقارنة بمعدل يبلغ ٢٥٪ في منطقة الشرق الأوسط، و ٣٩٪ في الدول النامية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٦، ٢٨). كما تظهر استطلاعات الرأي بأن الأغلبية من الرجال يعتقدون أنه من المفضل ألا تعمل النساء خارج البيت. وأخيرا تساهم نسب الخصوبة العالية في دعم المعتقدات التي تدعي بأن لدى النساء ما يكفي ويزيد من الاهتمامات والمشاغل بسبب قيامهن بدورهن الاجتماعي، باعتبارهن منجبات للأطفال، مما لا يمكنهن من الانخراط في النشاط الاقتصادي.

وتبدو هذه البيانات حاسمة، وتوحي لنا تجارب الحياة اليومية كذلك بأن في المجتمع الفلسطيني قيما وتقاليد تحد من عمل النساء خارج البيت. ولكننا سنبيين في هذا الفصل، بأن هذه النظرة السائدة انما هي في الواقع نتاج لعدم توفر البيانات والمعلومات حول قطاعات اقتصادية معنية، وبشكل أدق، فهي ايضا ناتجة عن استخدام مفهوم معين للعمل يتجاهل انواع النشاطات الاقتصادية التي تشارك فيها النساء في ظل اوضاع اقتصادية كالتي تسود في فلسطين. ان تبعية الاقتصاد الفلسطيني قد حددت من فرص العمل للسكان بشكل عام، الا انها تركت أثارا متفاوتة على الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء والرجال. وبالتالي فان أية محاولة

<sup>١</sup> للاطلاع على نموذج حديث يعبر عن هذه النظرة، يمكن الرجوع الى

Lina Hamadeh. *At the Crossroads: Challenges and Choices for Palestinian Women in the West Bank and Gaza Strip*. UNDP, New York 1993 (pp. 66-67).

أظهر المسح الأول الذي أجرته فافو على الأسر المعيشية بأن ٤٣٪ فقط من الرجال فوق سن ١٥ كانوا يعملون نساء يعملن خارج البيت، مقارنة بنسبة ٧٨٪ من النساء (هيبيرغ وأوفنسون ١٩٩٣، ٢٥١).

المجتمع الفلسطيني

السكان والديمقراطية

المرأة

الاقتصاد والعمل

النمط الاجتماعي

التعليم

السياسة

الثقافة

الصحة

التنوع الاجتماعي  
والشمولية

لفهم السلوك الاقتصادي للمرأة الفلسطينية تستدعي دراسة وتحليلا للطرق التي تتبعها البنى الاقتصادية في تشكيل وإعادة انتاج الفروقات والتباينات الخاصة بالنوع الاجتماعي داخل المجتمع ككل.

لقد اظهرت الدراسات والابحاث حول المرأة في الاقتصاديات النامية، والتي تأخذ في الاعتبار قضايا النوع الاجتماعي، بأن المقاييس المعيارية (standard measures) لا تحسب معظم الاعمال التي تقوم بها النساء، رغم ان عملهن غالبا ما يكون رئيسا ومحوريا في بقاء الاسرة ورفاهها. وبدون ادنى شك، فان هذا الوضع ينطبق ايضا على فلسطين، حيث اظهرت دراسات غير معيارية (non-standard studies) بأنه بالرغم من ان نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة الرسمية لا تتجاوز ١٠٪، الا ان الاغلبية منهن، خارج نطاق هذه القوى، يعملن اكثر من ٥٠ ساعة اسبوعيا داخل البيت، يقضينها في الاعمال المنزلية، وفي نشاطات اخرى مولدة للدخل. (هيبرج واوفنسون ١٩٩٣، ٢١١).

في هذا الفصل، سنحاول ان نعالج وجهة النظر السائدة حول مشاركة المرأة المحدودة في النشاطات الاقتصادية، كما سنحاول ان نقدم تفسيراً بديلاً للتفسير الثقافي المحض لأنماط مشاركة المرأة في العمل. اما منهجنا فيعتمد على تحليل ونقد للبيانات المتوفرة، وكذلك سنطرح اطارا مفاهيميا بديلا يقدم فهما مختلفا لمدى انخراط النساء في الحياة الاقتصادية والطرق التي يتم بها ذلك. وكما توضح الفصول الاخرى من هذا الكتاب *المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن*، فان كل نواحي الحياة الاجتماعية في فلسطين منمطة وفق الافتراضات والاختلافات المستندة الى النوع الاجتماعي. وفيما يتعلق بتناول طبيعة الحياة الاقتصادية المؤسسة على هذه الافتراضات والاختلافات، فاننا نجد ان العقبة المباشرة التي تواجهنا هنا هي كيفية احتساب المشاركة في قوة العمل. ان تتوفر أدلة كثيرة تشير الى ان عدد النساء المشاركات في النشاطات الاقتصادية يفوق ما تدل عليه الاحصاءات الرسمية الخاصة بمشاركة المرأة في القوى العاملة. ولكن لا يمكننا الكشف عن هذا العدد "المفقود" من النساء الناشطات اقتصاديا اذا اعتمدنا فقط على ما تقدمه لنا المسوحات الرسمية التقليدية.

ولتحقيق غرضنا من النقاش هنا، نحاول الاجابة على عدد من الاسئلة تتضمن ما يلي: هل تمثل البيانات المتوفرة بشكل دقيق مساهمة المرأة في الاقتصاد في المجتمع الفلسطيني، ام انها تعكس جزءا صغيرا منها فقط؟ واذا ما كان نشاط المرأة في العمل الرسمي هامشيا، فهل مرد ذلك الى العادات والتقاليد ام الى غياب الفرص؟ وما نوع الاعمال التي تتوجه نحوها النساء اكثر من غيرها؟ ولماذا؟ واخيرا، كيف ستساعدنا الاجابة على هذه التساؤلات في بلورة رؤية جديدة منصفة لعلاقات النوع الاجتماعي، وكذلك في تطوير آفاق للتوصل الى التنمية المستدامة في فلسطين؟

ان الهدف الاساس لهذا الفصل هو فهم دور النوع الاجتماعي كعامل منظم في الاقتصاد الفلسطيني. كما سيقدم ايضا تحليلا للمشاكل المختلفة التي تواجهها النساء داخل القوى العاملة نفسها. فعلى سبيل المثال، سنبحث في انواع الوظائف والاعمال ومستويات التشغيل التي تتمكن النساء من الوصول اليها. وكذلك سننتعرض لاشكال التمييز والعقبات التي تتعرض لها النساء في مختلف قطاعات الاقتصاد. واخيرا، سنحاول ان نتوصل الى انواع السياسات المناسبة لتحقيق اندماج اكثر انصافا للنساء في الاقتصاد، والى أي مدى يمكن التطرق الى قضية ارتفاع نسب الخصوبة وعلاقتها بمشاركة المرأة في الاقتصاد.



## الاطار العام: اتجاهات عامة في الاقتصاد الفلسطيني

كما تم الإشارة اليه في الفصل الاول الخاص بالمجتمع الفلسطيني، فانه وبالرغم من ان الاحتلال الاسرائيلي كان له القسط الاكبر في تشكيل اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، الا انها تشترك في بعض ملامحها العامة مع اقتصاديات اخرى في المنطقة<sup>٣</sup>. ومن ابرز هذه الملامح، صغر القطاعات الانتاجية قياسا بالقطاعات التجارية. ولعل انعدام التوازن ما بين القطاعات الانتاجية والقطاعات التجارية، هو احد الاسباب الرئيسية التي حدت من قدرة اقتصاديات عدد كبير من الدول العربية على استيعاب قوة العمل فيها، مما ادى بها الى الاعتماد على تصدير العمالة الى الخارج. ومما يفاقم مشكلة استيعاب قوة العمل، التدهور العام في دور القطاع الزراعي، وكذلك الدور الذي تلعبه نسب الخصوبة العالية مقارنة مع توفر فرص العمل ونموها (البنك الدولي: ١٩٩٥).

وبالرغم من ان سمات الاقتصاد الفلسطيني تتشابه وسمات الاقتصاد الاقليمي بشكل عام، الا ان اسرائيل لعبت دورا كبيرا ومستمر في تعميق وتضخيم هذه السمات، وفي عرقلة أي محاولات قامت لتغييرها تغييرا ايجابيا. لقد القى الاحتلال الاسرائيلي الطويل ضغوطات شتى على الاقتصاد الفلسطيني مما عرقل نموه. كما تواصل التدهور المستمر في دور الزراعة منذ عام ١٩٦٧، في ظل سياسة اسرائيلية فعالة عملت على عرقلة تطور القطاع الصناعي. وفي حين كان يجري تقويض قطاعات العمل الفلسطينية التقليدية، جرى ايضا توجيه القوى العاملة لتخدم الاقتصاد الاسرائيلي في المجالات التي كانت بحاجة أكثر الى أيد عاملة بشرية. كما جرى إعادة تنظيم القطاعات الانتاجية لتنسجم مع الانتاج الاسرائيلي وحاجات الاستهلاك الاسرائيلي، وفي الوقت نفسه، شددت القبضة الاسرائيلية المفروضة على قنوات التجارة من سيطرتها على التجارة الفلسطينية، المحلية منها والدولية.

ومع نهاية الثمانينيات، بدأت تتضح آثار هذه السياسات متمثلة في مظاهر عدم التوازن الشديد بين القطاعات المختلفة من الاقتصاد الفلسطيني. اذ لم يشكل التصنيع سوى ٦٪ من الناتج المحلي العام، ولم يستوعب سوى ١٧٪ من القوى العاملة (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة ١٩٩٣، ١٣)، وكان العجز التجاري الناتج عن العلاقات التجارية بين فلسطين واسرائيل هائلا، حيث تم الاستيراد من اسرائيل ضعف ما تم تصديره اليها (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة ١٩٩٣، ١٤). وفي ذات الوقت تراجع دور الزراعة الفلسطينية بشكل حاد، اذ كانت حصتها من الناتج المحلي العام في الضفة الغربية ٢٦٪ فقط، و١٩٪ في قطاع غزة، واستوعبت ١٦٪ فقط من القوى العاملة في الضفة الغربية و١١٪ في قطاع غزة، (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة ١٩٩٣، ٩، ١٠). ويتجلى بوضوح الاعتماد الاساسي على استيعاب سوق العمالة الاسرائيلية للقوى العاملة الفلسطينية، حيث يشير الواقع الى ان نسبة الذين عملوا في اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة حتى سنة ١٩٨٧ تجاوزت ٤٢٪، وشكلت هذه العمالة اكثر من ٣٠٪ من الناتج المحلي العام في فلسطين، (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة ١٩٩٣، ٤٠، ١٩). وبالرغم من ان قدرة السوق الاسرائيلية على استيعاب العمالة الفلسطينية كان لها تأثيرات سلبية على تطور الاقتصاد الفلسطيني، الا انها استطاعت ان توقف انتشار البطالة الواسعة داخل المجتمع الفلسطيني، رغم انه مجتمع شبابي ونسبة الخصوبة فيه عالية<sup>٤</sup>.

<sup>٣</sup> التشابه هنا صحيح بشكل خاص فيما يتعلق بالدول غير المنتجة للنفط في المنطقة.

<sup>٤</sup> قدرت دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية البطالة في صفوف الفلسطينيين بنسبة ١-٥٪ خلال السنوات الخمس والعشرين الاولى من الاحتلال. وهذا تقدير يماثل الرقم الذي توصل اليه اوفنسون في مسح فافو عام ١٩٩٢، أي ما نسبته ٧٪ من البطالة (هيبيرغ واوفنسون

المجتمع الفلسطيني
السكان والخصوبة
الاسرة
الاقتصاد والعمل
النم الاجتماعي
التعليم
السياسة
الثقافة
الصحة
التنوع الاجتماعي والتساوي

تغير هذا الوضع بمجمله تغيرا حادا في عام ١٩٩٢. فبينما استمرت المظاهر الاساسية لعدم التوازن البنوي، مر الاقتصاد الفلسطيني بسلسلة شبه متواصلة من الصدمات والعقبات، حيث ادت حرب الخليج الى اغلاق اسرائيل امام العمالة والبضائع الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، فان سيطرة اسرائيل الكلية (macro-control) على الاقتصاد الفلسطيني (من خلال التحكم بالتجارة الخارجية والاجراءات المالية)، تجعل من خلق فرص عمل بديلة ودائمة في المستقبل القريب امرا شبه مستحيل. وتتلخص آثار الاغلاق في الانخفاض الكبير في الناتج القومي العام، ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٦، والزيادة الكبيرة في نسب البطالة. فقد انخفض اجمالي الناتج القومي الحقيقي للفرد (اي مقياس للدخل الذي يحققه الفرد) بنسبة ٢٩٪ في قطاع غزة، في هذه الفترة، بينما ارتفعت نسبة البطالة في اواسط عام ١٩٩٦ الى ٣٩٪ في قطاع غزة و ٢٤٪ في الضفة الغربية (مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة ١٩٩٦، I - ii) كما تفاقمت مشكلة فقدان فرص العمل في اسرائيل بسبب استمرار نمو القوى العاملة الفلسطينية بنسبة ٦٪ سنويا، مما يعني ان ما يقارب ٤٦٠٠ شخص يلتحقون بالقوى العاملة شهريا، بحثا عن فرص عمل جديدة (مكتب المنسق الخاص للامم المتحدة ١٩٩٦، II, ii).

ولا يمكننا فهم مسألة نشاط المرأة في العمل بعيدا عن هذا السياق الاوسع لبنية الاقتصاد الفلسطيني، وما مر به من ازمات مؤخرا. لقد كان للتراث الطويل الذي عرفته القوى العاملة من حيث استخدامها لتلبية حاجة قطاعات معينة في سوق العمل الاسرائيلية (وخاصة في قطاعي البناء والصناعة)، كما كان للعقبات المرتبطة والمتداخلة (co-terminus obstacles) التي واجهها التصنيع الفلسطيني، تأثيرات معينة على الحاق النساء بالعمل المأجور. ان تدهور دور الزراعة يعني تزايد اعتماد القطاع الزراعي على العمل الهامشي ذي الاجر المنخفض او غير مدفوع الاجر، مما كان له تبعات خاصة القيت على النساء. وفي الآونة الاخيرة، فقد ترك التضخم في عدد الذكور العاطلين عن العمل، وكذلك عدم توفر فرص العمل في القطاع الرسمي، اثارا حادة على وضع النساء داخل صفوف القوى العاملة الرسمية وخارجها، ومن المحتمل ايضا ان يحد ذلك من قدرة الاجيال الجديدة من النساء على التحاقهن للمرة الاولى بالقوى العاملة الرسمية.

### النساء والمسوحات المعيارية لقوة العمل (Standard Labor Force Surveys)

نشرت دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية نسبا منخفضة جدا لمشاركة النساء في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة طوال فترة الاحتلال، وذلك باستخدام اطار المسوحات المعيارية للقوى العاملة (Labor Force Survey) الذي وضعته منظمة العمل الدولية. وتعرف معدلات المشاركة في القوى العاملة على انها نسبة القوة البشرية عند العمر ١٥ سنة فأكثر من الذين يحسبون داخل نطاق قوة العمل الرسمي. واستنادا الى هذا التعريف، تمثل الارقام في الجدول التالي نسبة الاناث الفلسطينيات في سن الخامسة عشرة وما فوق، اللواتي اعتبرن نشيطات اقتصاديا، وذلك وفق الاطار الذي وضعته منظمة العمل الدولية.

١٩٩٣، ١٨٨). غير ان اوفنسون قد توصل الى ارقام لا بأس بها حول البطالة الجزئية والعمال المستخدمين جزئيا وخاصة بين ذوي التعليم العالي (هيبيرغ واوفنسون ١٩٩٣، ١٩٢-١٩٤).

جدول رقم (١) : نسب مشاركة الإناث في قوة العمل حسب المناطق - سنوات مختارة (١٩٦٨ - ١٩٩٥)

السنة	غزة	الضفة الغربية	القدس الشرقية	المجموع
١٩٦٨	٦ر٤	٨ر٦	-	-
١٩٧٢	٤	١١	-	٨ر٢
١٩٧٦	٤ر٤	١٣	-	٩ر٤
١٩٨٠	٤ر٤	١٢	-	٩ر٣
١٩٨٤	٣ر٤	١١	٨ر١	٨ر٢
١٩٨٨	٢ر٤	١٠	٧ر٩	٧ر٣
١٩٩٢	١ر٨	٩ر٥	-	٦ر٢
١٩٩٥	٧ر٦	١٢ر٨	-	١١ر٢

احصائية عام ١٩٩٥ مستقاة من نتائج المسوحات التي اجرتها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية.

تشير النتائج اعلاه الى انه بالإضافة الى ان نسبة النساء في القوى العاملة بقيت منخفضة الى حد كبير، فان مشاركتهن في العمل قد تدهورت فعلياً ما بين ١٩٦٨ و ١٩٩٢، وان الوضع في قطاع غزة هو اسوأ حالاً منه في الضفة الغربية. تدل النسب على ان مشاركة المرأة في العمل في قطاع غزة هي الأكثر انحداراً، بينما تشير في الضفة الغربية الى حالة من الكساد والركود. ومع ذلك فقد دلت احصاءات دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية سنة ١٩٩٥، على وجود اعداد من النساء في القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، اكبر بكثير مما دلت عليه الاحصاءات الاسرائيلية ضمن المسوحات التي اجرتها في السنة السابقة، عام ١٩٩٤. فقد وجدت دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ان عدد النساء النشيطات في القوى العاملة في قطاع غزة يماثل خمسة اضعاف ما ورد في الاحصائية الاسرائيلية، وان العدد في الضفة الغربية يزيد بمقدار الثلث عن الاحصائية الاسرائيلية. وربما تعود اسباب هذه الزيادة الحادة الى عاملين مرتبطين: الأول انه ظهرت مع قدوم السلطة الفلسطينية زيادة نسبية في فرص العمل المتوفرة للنساء في قطاع غزة؛ والآخر انه هناك احتمال بان دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية كانت اقدر على جمع بيانات دقيقة من الميدان، من نظرائها الاسرائيليين في الماضي خاصة في قطاع غزة واثناء الانتفاضة.

ويبين الجدول التالي الوضع الحالي لمجموع القوى العاملة في فلسطين، رجالاً ونساءً في سن ١٥ عاماً وما فوق؛ وهذا الجدول هو مثال مفيد لتوضيح كيف يستخدم الاطار المعد لمسح القوى العاملة (LFS framework) في تحليل نشاط القوى العاملة.

لمجتمع فلسطيني

السكان والخمسة

المرأة

الاقتصاد والعمل

النوع الاجتماعي

التعليم

السياسة

الثقافة

الصحة

النوع الاجتماعي والتنمية

جدول رقم (٢) : سكان الضفة الغربية وقطاع غزة عند سن ١٥ أو أكثر، حسب الجنس والوضع في القوى العاملة.

الجنس	خارج القوى العاملة	داخل القوى العاملة		
		وظيفة كاملة	بطالة جزئية	بطالة كاملة
ذكور	٣٣١	٥٨٨	٢٢٩	١٨٣
إناث	٨٨٨	٧١٧	١٠٤	١٧٨
المجموع				

المصدر: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان ١٩٩٦، ٤٧.

يبين جدول رقم ٢، ان ٨٩٪ من مجموع الاناث في سن العمل كن تماما خارج نطاق القوى العاملة في عام ١٩٩٥، مقارنة مع ٣٣٪ من مجموع الذكور في سن العمل. ويبين العمود الاخير من الجدول ان ١١٪ من مجموع النساء في سن العمل اعتبرن ضمن القوى العاملة، يقابلهن ٦٧٪ من الرجال. كما يتبين ان ٧١٧٪ من النساء داخل القوى العاملة كن يشغلن وظيفة كاملة، وهي نسبة اعلى من مثيلتها بين الرجال التي لم تتجاوز ٥٨٨٪. اما بالنسبة للبطالة، فقد كانت نسبتها بين الذكور والاناث متشابهة، حيث بلغت حوالي ١٨٪.

وفيما يتعلق بتوفر مقياس معياري يمكن بواسطته مقارنة وضع العمالة الرسمية في فلسطين بالوضع العالمي للقوى العاملة، فانه يمكن القول أن اطار المسوحات المعيارية للمشاركة في القوى العاملة، هو اطار مفيد وينبغي الا يفرض. الا انه من الواضح ان تعريفاته للعمل محدودة جدا، مما يؤدي الى استثناء انشطة العمل التي تقوم بها معظم النساء، كالنشاطات المتقطعة، وغير الرسمية وغير مدفوعة الأجر، والتي غالبا ما تراها النساء انفسهن على انها عمل. وبموجب هذه المقاييس المعيارية، يعتبر الفرد ضمن القوى العاملة اذا انطبقت عليه احدى الشروط التالية:

- ١- اذا عمل خلال اسبوع المسح مدة ساعة واحدة او اكثر، في مشروع او مزرعة العائلة، مقابل اجر او بدون اجر.
- ٢- اذا تغيب عن مكان العمل المعتاد، خلال اسبوع المسح، بسبب المرض او العطلة او الاضراب.
- ٣- اذا لم ينطبق عليه ما ورد في البندين الاول والثاني، وانما بحث بجدية ونشاط عن عمل خلال الاسبوع المشار اليه.

ولا يعتبر المشترك في المسح ضمن القوى العاملة الا اذا استوفى احدى فئات الشروط المذكورة أعلاه، وبغير ذلك فانه يعتبر خارج نطاق القوى العاملة بمجملها. ويعتبر اطار المسح هذا ذا اشكالية حيث لا يشمل بعض اشكال العمل البيتي في تصنيفاته. فبالرغم من انه يحاول ان يشمل بعض اشكال العمل الذي يجري في البيت، الا انه لا يعترف الا بتلك الاعمال التي تشكل جزءا من مشروع رسمي للعائلة او مزرعة خاصة بها: اما تلك الاعمال التي تقوم بها النساء لحسابهن الخاص في مجال الخدمات او الانتاج غير الرسميين فهي غير محتسبة بتاتا. وفي حالة النساء العاملات في مشروع رسمي تملكه العائلة، فان العقبة الاكثر شيوعا هي عدم الابلاغ عن هذه الاعمال، حيث ان النساء وازواجهن، غالبا لا يعتبرون "مساعدة" النساء في مزرعة او مشروع العائلة "عملا"، وبالتالي لا يبلغون عنه باعتباره كذلك.

وهناك مشكلة اخرى تكمن في صغر حجم الفترة الزمنية المرجعية التي يمكن اعتبار الفرد فيها عاملا، وهي هنا اسبوع واحد قبل اجراء المسح. فالكثير من العمل في القطاع غير الرسمي، وخاصة عمل النساء، هو عمل متقطع او موسمي، وبالتالي فان قياس المشاركة في القوى العاملة بناء على نشاط يتم في الاسبوع السابق للمسح فقط، انما يؤدي الى اعتبار كثير من النساء خارج نطاق القوى العاملة وذلك عندما يقمن باشكال مختلفة من العمل والانتاج، فقط عندما تتوفر لهن نشاطات عمل غير رسمية، او اذا اقتضت الظروف الاقتصادية العائلية ان يقمن بهذا العمل. واخيرا فان النساء والرجال، الذين يريدون الحصول على عمل قد فقدوا الامل في ايجاده، وبالتالي فهم يحتسبون خارج اطار القوى العاملة الرسمية بمجملها، وهذا الوضع شائع بين صغيرات السن والمتعلمات من النساء في المجتمع الفلسطيني.

## سوق عمل تميز بين النساء والرجال

ان هذا الاطار المسحي للقوى العاملة محدود بامكانياته حيث انه لا يعتبر مجالات العمل المختلفة للنساء، وخاصة عندما يتم تطبيقه في اطار العالم الثالث. وقد دفع هذا بالاقتصاديين المدركين لقضايا النوع الاجتماعي الى تطوير عدد من المناهج المختلفة التي تساعد على الكشف عن حجم وانواع الاعمال التي تقوم بها النساء، وعن موقع هذه الاشغال في بنية الاقتصاديات الوطنية. وتفي احدى المناهج البديلة هذه بالنظر الى الاقتصاد من خلال علاقته باسواق العمل الخاصة به، وكيف يستخدم كل منهما عمل الذكور وعمل الاناث بشكل متباين؛ ويشار الى هذا المنهج على انه منهج تحليلي قائم على سياسة الفصل في سوق العمل (بينيرا ١٩٨٧، كبير ١٩٩٤، ريس ١٩٩٢، سكوت ١٩٩٤). كما ويستند الى الفكرة القائلة أن النظام العام للاقتصاديات هو الذي يحدد فرص العمل لجميع السكان، الا انه يوفر ايضا فرصا متباينة لتشغيل الافراد على اختلافهم. كما تفصل الاقتصاديات اشكال العمل المختلفة وفق عوامل اجتماعية متعددة، كالسن والمكانة الاجتماعية والتعليم والعرق او الجنس البشري/ الاصل الإثني والنوع الاجتماعي. وبالتالي فان هذا النوع من المنهج في التحليل، يعتبر الفروق الاجتماعية اساسا جوهريا لتنظيم وعمل الاقتصاديات، بدلا من اعتبارها مستقلة نوعا ما عن التقسيمات الاجتماعية المختلفة الموجودة في المجتمع<sup>٥</sup>.

ان اسواق العمل هي مجالات في الاقتصاد تختلف بعضها عن بعض وفق ما يجري فيها من عمليات وعلاقات عمل. وتشمل هذه المجالات، علاقات وظروف العمل التي يعمل الناس في ظلها، الى جانب تجاربهم النوعية في العمل. وبعبارة اوضح فان هذا يعني معرفة من الذي يتم تشغيله، ولأي عمل، وفي أي قطاع، وعلى أي مستوى من التشغيل، ولماذا؟

ويعيد الجدول التالي تقسيم الاقتصاد الفلسطيني بناء على اسواق العمل المرتبطة بالنوع الاجتماعي - فهو ينظر الى مجالات الاقتصاد والمفهوم السائد فيها من حيث تنظيمها واستخدامها لعمل الذكور وعمل الاناث. ويصف الجدول كل سوق عمل، وما اذا كانت تشملها المسوحات الرسمية للقوى العاملة، ومن ثم يقيم مصادر ونوعية البيانات الخاصة بعمل النساء في كل سوق من اسواق العمل هذه. اما فيما يتعلق بعلاقات العمل، فان كل سوق تمثل مجموعة مختلفة من ممارسات العمل والعلاقات ما بين العمال واصحاب العمل. فقد يقارن المرء مثلا امرأة تعمل لحساب عائلتها في عمل زراعي موسمي ولا تتلقى اجرا مباشرا، بامرأة تشغل عملا دائما لدى صاحب عمل خارج اطار عائلتها وتتلقى اجرا شهريا. ان كلتا المرأتين ناشطتان

<sup>٥</sup> لقد جرى تطوير منهج التحليل هذا اساسا لتحليل الطريقة التي ادى فيها الانتماء العرقي الى جعل الامريكان السود معزولين في زاوية الاجور الادنى والوظائف ذات المركز الادنى في الاقتصاد الامريكي. انظر هارتمان ١٩٨٧.

المجتمع الفلسطيني
السكن والصحية
الأسرة
الاقتصاد والعمل
النمى الاقتصادي
التعليم
السياسة
الثقافة
الصحة
النوع الاجتماعي والتقسيم

اقتصاديا، الا انه من المحتمل ان لا تعتبر المرأة الاولى عاملة، او انها هي نفسها لا تنظر الى عملها هذا على انه عمل او وظيفة. اما بالنسبة لعلاقات العمل، فان ابعادها المهمة تشمل انتظام العمل (هل هو مستمر ام متقطع ام عشوائي؟) وكذلك موقع العمل (هل هو منفصل عن اطار البيت بشكل واضح؟) وكيف يتم دفع الاجر (بواسطة صك (شيك) شهري، ام بدفع مبلغ نقدي زهيد يوميا، ام بشكل غير مباشر وذلك من خلال تحسين معيشة العائلة بشكل عام؟).

وفي بعض المجالات، تعتبر النساء وتعتبر انفسهن بشكل واضح "عاملات". وفي مجالات اخرى، لا يعتبرن انفسهن "عاملات" ولكنهن يحتسبن كذلك في الاحصائيات الوطنية. وفي مجالات اخرى ايضا، تعتبر النساء انفسهن عاملات، غير انهن لا يصنفن كذلك من جانب المجتمع او الاحصاءات الرسمية.

جدول رقم (٣): اسواق العمل، مصادر المعلومات / البيانات، نوعية البيانات الخاصة بالنساء.

اقتصاد بيتي	اقتصاد غير رسمي	عمل مأجور في اسرائيل	اقتصاد زراعي	اقتصاد غير زراعي
يشتمل على: اعمال تتم في البيوت، هدفها عادة الاستهلاك وليس البيع	يشتمل على: بسطات غير مسجلة توجد خارج البيت (على الرصيف) او في البيت، وكذلك مهن حرة ذات انتاج على مستوى صغير (عادة في مجال الملابس والاعذية).	يشتمل على: كل العمل المأجور في اسرائيل والمستوطنات	يشتمل على: كل الانتاج الزراعي للارض التي يملكها او يستأجرها فلسطينيون	يشتمل على: التصنيع المحلي الصناعة الخدمات القطاع العام (كالصحة والتعليم الخ) تجارة وحرف
البيانات: لا تشملها المسوحات المعيارية الرسمية للقوى العاملة. يوجد مسح ولكنه لا يغطي كل السكان (فافو ١٩٩٤) وتوجد بعض الدراسات الجزئية micro-level studies	البيانات: لا تشملها المسوحات المعيارية للقوى العاملة - هناك مسح ولكنه لا يغطي كل السكان (فافو ١٩٩٤)، كما توجد بعض الدراسات الجزئية micro-level studies	البيانات: شملت المسوحات المعيارية للقوى العاملة	البيانات: شملت المسوحات المعيارية للقوى العاملة	البيانات: شملت المسوحات المعيارية للقوى العاملة وكذلك تعداد المنشآت الذي أجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ١٩٩٤
البيانات الخاصة بالنساء: هناك تركيز جيد على النساء في نطاق ما هو متوفر من بيانات محدودة	البيانات الخاصة بالنساء: هناك تركيز جيد على النساء في نطاق ما هو متوفر من بيانات محدودة	البيانات الخاصة بالنساء: بيانات ضعيفة نشرتها دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية، لم تفصل حسب الجنس	البيانات الخاصة بالنساء: بيانات دقيقة نشرتها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ١٩٩٥ و ١٩٩٦	البيانات الخاصة بالنساء: اكثر البيانات دقة يوفر التعداد العام للمنشآت بيانات افضل من المسوحات المعيارية للقوى العاملة

## خمس اسواق عمل تميز بين النساء والرجال

في ضوء هذا الاطار المفاهيمي الشامل، يمكننا تقسيم الاقتصاد الفلسطيني الى خمسة اسواق عمل وفق ما توفره من فرص عمل للناث، وهي: القطاع الوطني الزراعي، والقطاع الوطني غير الزراعي<sup>٦</sup>، والسوق الاسرائيلية، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد البيتي. وتشتمل الاسواق الاربعة الاولى على كل فرص العمل المأجور او التشغيل المتوفرة للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة. اما السوق الاضافية الاخرى، أي الاقتصاد البيتي، فهو مجالات العمل الذي تسود فيه النساء، والذي لا يعتبر عادة نشاطا اقتصاديا، بل يتجاهله تماما الاقتصاديون التقليديون<sup>٧</sup>. وحيث ان معظم الحياة الانتاجية للنساء في فلسطين تتمحور فعليا حول الانتاج البيتي، يصبح فهم هذا المجال وارتباطه وتداخله مع الابعاد الاقتصادية وغير الاقتصادية لحياة العائلة وبقائها امرا في غاية الاهمية.

### العمل الزراعي

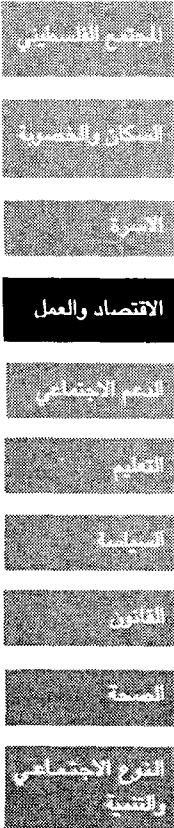
يشمل القطاع الوطني الزراعي كل الانتاج الزراعي للاراضي التي يملكها او يستأجرها الفلسطينيون. ويندرج تصنيف العمل في هذا القطاع ضمن احصاءات العمل الرسمي، رغم ان موسمية الكثير من الانتاج الزراعي تؤدي في الغالب الى التقليل من قيمته. ومع ان المسوحات المعيارية للعمل تحاول قياس مساهمة عمل المرأة في هذا القطاع، الا انها تصنف النساء كافراد اسرة غير مدفوعي الاجر. ولان النساء عادة لا يتقاضين اجرا مقابل عملهن في الزراعة، ولان هذا العمل بطبيعته موسميا وعائليا، فانهن غالبا لا يعتبرن انفسهن عاملات بالرغم من اهمية عملهن هذا ومدى مساهمته في القطاع الزراعي.

### العمل غير الزراعي

يشمل القطاع غير الزراعي كل المصالح والاعمال، والتجارة، والخدمات، والصناعة الصغيرة والكبيرة، والخدمات الحكومية والعامّة كالصحة والتعليم، كما يشمل اساسا القطاعات الرسمية الفلسطينية، العامة منها والخاصة، باستثناء قطاع الزراعة. ان العمل في هذا القطاع هو موضع اهتمام مسوحات العمل الرسمي، حيث تتقن قياسه الاحصاءات الوطنية للعمل. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في هذا القطاع، فان المسوحات المعيارية للعمل في هذا المجال تصل الى ذروتها من الدقة. ويعود ذلك الى حقيقة واقعة بان النساء في هذا القطاع، يعملن مقابل اجر او دخل منتظم في اماكن عمل عامة ومواقع ثابتة. وبهذا فانهن يعتبرن انفسهن عاملات، كما يعتبرهن كذلك المجتمع ككل.

<sup>٦</sup> المصطلح "صناعي" مستخدم في منشورات دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية للإشارة الى هذا المجال، ولكنه يمكن ان يكون مصطلحا مضللا، حيث انه يمكن ان يغطي منشآت للاعمال غير الصناعية مثل القطاع العام وقطاع التجارة وتشير كلمة "صناعي" الى حقيقة واقعة بان هذه النشاطات مدرجة ضمن قائمة "المعايير الدولية والتصنيف الصناعي لكل النشاطات الاقتصادية"، المعروف بـ (ISIC). انظر دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان ١٩٩٦، ١٢.

<sup>٧</sup> ادت النداءات الوطنية الفلسطينية الداعية الى الاعتماد على الذات اقتصاديا اثناء الانتفاضة الى شيوع مفهوم "الاقتصاد البيتي". ومع ذلك، فقد جرت محاولات قليلة لفهم معنى هذا المفهوم وكيفية ارتباطه بتقسيم العمل على اساس النوع الاجتماعي في المجتمع. اما الآن ومع ظهور نماذج الاقتصاد الكلي والسوق الحرة التي تستولي على الجدل الدائر حول التنمية في فلسطين، اصبح موضوع الاقتصاد البيتي غير مرغوب فيه.



## العمل المأجور في اسرائيل

تختلف فلسطين عن دول العالم الثالث التي تشيع فيها هجرة العمالة، إذ نجد ان هجرة العمالة فيها لا تشمل عادة تغيير مكان السكن، أي يظل العمال يسكنون في فلسطين، ويذهبون يوميا للعمل لدى اقتصاد قومي اخر. ورغم ان المسوحات المعيارية للعمل تعالج العمل المأجور في اسرائيل (او في المستوطنات الاسرائيلية)، الا ان هذا العمل بطبيعته غالبا ما يكون مؤقتا ومتقطعا، مما ادى الى التقليل من شأنه في احصاءات العمل. وينطبق هذا الوضع بشكل خاص على النساء اللواتي عملن في اسرائيل على مدى تاريخ الاحتلال، دون ان يتسجلن في مكاتب العمل، وبدلا من ذلك فهن يعملن بالمياومة في اعمال مؤقتة، ويحصلن على أجر كل مرة يقمن بعمل من هذا النوع. وبالرغم من وجود تقديرات جيدة نسبيا حول عدد الرجال الذين يعملون في اسرائيل، فان هناك غيابا شبه كامل للبيانات الخاصة بالنساء العاملات هناك. بينما تعمل النساء في اماكن عامة في اسرائيل، الا ان التحريم الاجتماعي الشديد تجاه ذلك يدفعهن عادة الى التستر على عملهن امام المجتمع، مع ان هويتهم كعاملات كثيرا ما تكون واضحة المعالم.

## العمل في القطاع غير الرسمي

القطاع غير الرسمي هو اقل المجالات وضوحا حيث لم يحظ بالاهتمام الذي حظيت به باقي مجالات سوق العمل الاخرى وذلك من ناحية قياسه وفهم ما يجري فيه. وتختلف تعريفات هذا القطاع، ولكنه غالبا ما يعتبر القطاع الذي يتضمن مجالات النشاط الاقتصادي التي يعمل فيها الفقراء لحسابهم الخاص في مشاريع تولد لهم دخلا هامشيا، حيث يكون هدفها الاساس هو تخفيف الفقر. ومن الامثلة على العمل غير الرسمي الامثلة التالية: البيع بالتجول في الشوارع/ البسطات، والعمل البيتي لتصنيع المواد الغذائية او الملابس، او تصفيف الشعر او ادارة حضانة للاطفال وما الى ذلك. وفي حالة فلسطين، فان فرض الضرائب العالية من قبل اسرائيل، والضعف الاخرى التي مورست ضد النشاط الاقتصادي الفلسطيني في اوقات معينة، قد حولت قطاعات واسعة من الاقتصاد الرسمي الى اشكال من الاقتصاد غير الرسمي. ومن الامثلة الواضحة على ذلك، تحول بعض التجار الى بائعين متجولين بسبب اغلاق منشآتهم نتيجة لعدم تمكنهم من دفع الضرائب الباهظة المفروضة عليهم. ونرى ان المسوحات المعيارية للقوى العاملة لا تقيس هذه الانواع من النشاطات الاقتصادية، كما ان هناك غيابا شبه كلي للبيانات والمعلومات حولها. اما فيما يتعلق بالنساء، فكثيرا ما يقترح بانهن نشيطات جدا في نطاق مجالات العمل غير الرسمي، وذلك بسبب حضورهن المتدني جدا في قوى العمل الرسمية، في المجالات الثلاثة الاولى.

ان اشكالية تعريف القطاع غير الرسمي (حيث كما يبدو ان أي نشاط لا يندرج في اطار العمل "الرسمي" يزرع به في هذه الفئة) تجعل من قياسه وتقييمه امرا صعبا. وعلى وجه العموم، نجد ان بعض النساء العاملات في هذا القطاع، ممن يعتبرن انفسهن عاملات مؤقتات، سيتوقفن او قد يتوقفن عن العمل في حالة وجود رب بيت ذكر يتكفل بكسب قوت العائلة. بينما تنظر اخريات الى انفسهن على انهن عاملات لا يستطعن العثور على عمل رسمي. ويعمل بعضهن علنا في مجال الحيز العام، ولكن ليس بالضرورة في اعمال ثابتة (مثلا، بائعات متجولات)، ويعتمد عملهن هذا على السوق او ما يتوفر لهن من رأسمال، بينما يعمل البعض الاخر في مجال الحيز الخاص على اسس مستمرة (كتصفيف الشعر في البيوت). وبالتالي، فان هذا القطاع يشكل "منطقة رمادية" فيما يتعلق بتعريف النساء لحالتهم العملية، وفيما يتعلق بعلاقات العمل التي تشكل هويتهم كعاملات.



## العمل والاقتصاد البيتي

يشكل المجال الاخير للاقتصاد البيتي، ويشمل أنشطة العمل التي عادة ما يجري تجاهلها على أساس انها عمل بيتي. فالطبخ والتنظيف وأعمال البيت ورعاية الاطفال وكبار السن، هي المهام التقليدية المرتبطة بعمل النساء البيتي. وغالبا ما يجري تعريف هذه المهام على انها انجابية لا انتاجية، بمعنى ان هذه المهام "تعيد انتاج" القوى العاملة (عمالا ذكور وعمالا للمستقبل)، ولا تنتج دخلا مباشرا، وهي غالبا ما تشكل بديلا لخدمات عامة لا يتم الحصول عليها بدون مقابل، (كالرعاية الصحية ومساعدة كبار السن). ومع ان العمل الانجابي محوري في حياة العائلة، (خاصة في الاسر المعيشية الفقيرة) وفي بقاء المجتمع بأسره، الا ان التركيز في هذا التحليل سيكون على نواحي الاقتصاد البيتي التي يمكن قياسها كمًا، أي على النشاطات النسائية المولدة للدخل المباشر او غير المباشر في الاسر المعيشية الفقيرة. ان هذه الانواع من النشاطات المولدة للدخل، هي عادة بضائع وخدمات يجري انتاجها للاستهلاك في الاسر المعيشية واحيانا يتم بيعها، ولكنها ليست منشأة على انها نشاطات مستقلة مولدة للدخل. وعلى ذلك، يعرف الاقتصاد البيتي بأنه نشاطات على هامش القطاع غير الرسمي، يباشر بها عادة لتوفير دخل اضافي، على أساس غير ثابت وعند الحاجة، (وغالبا ما يحدث ذلك في ظل ازمت اقتصادية). وقد تشمل مثل هذه النشاطات انتاج الملابس، وبيع او مقايضة منتجات غذائية فائضة عن الحاجة (كالمنتجات الزراعية او اغذية معدة بيتيا)، ومقايضة سلع عينية (احد الامثلة المحلية الهامة مخصصات وكالة الغوث، الاونروا). ومع ان هذه الانواع من النشاطات تبدو هامشية جدا من ناحية اقتصادية، الا ان انتشارها واهميتها في الاسر المعيشية المعوزة موثق جيدا وخاصة في الاسرة المعيشية اللاجئة<sup>١</sup>.

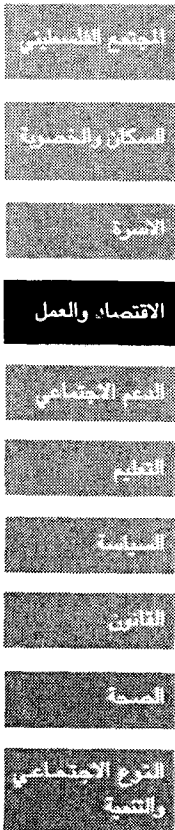
### مشاركة العمالة النسائية في خمسة اسواق عمل

يوضح الجدول الثالث ادناه، ان المسوحات المعيارية للقوى العاملة تشمل اسواق العمل الثلاثة الاولى فقط عندما تحتسب نسب المشاركة في القوى العاملة، اما العمل في القطاع غير الرسمي والمجال البيتي فهو غير محتسب. ويوضح الجدول كذلك انه على الرغم من ان اطار مسح القوى العاملة يشتمل على العمل المنجور في اسرائيل وفي الزراعة، الا ان بيانات داترتي الاحصاء المركزية الاسرائيلية والفلسطينية الخاصة بمشاركة النساء في هذين المجالين كانت جزئية او غير كاملة.

ويعرض الجدول التالي بيانات مستخرجة من مصادر مختلفة حول مدى مشاركة النساء في اسواق العمل الخمسة في فترات مختلفة من عقد التسعينيات.

<sup>١</sup> للاطلاع على امثلة ونقاش للموضوع انظر

Erica Lang and Itimad Muhanna, *A Study of Women and Work in Shatti Refugee Camp* (Jerusalem: Arab Thought Forum, 1992). Also see FAFO 1994.



جدول رقم (٤): النساء كنسبة من العمالة الاجمالية في اسواق العمل الخمسة.

قطاع الوطني الزراعي		قطاع الوطني غير الزراعي		قطاع العمل المهاجر في اسرائيل		قطاع الاقتصاد غير الرسمي		قطاع الاقتصاد البيتي	
الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة	الضفة	غزة
٣٩ر٤	٢٠	١٨	١٢	٣ر٦	٠ر٦	٥٥ر٦	٦٠ر٦	٨٣ر٦	٨٥ر٧
المصدر		المصدر		المصدر		المصدر		المصدر	
دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية نيسان ١٩٩٦		دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ١٩٩٤		دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية نيسان ١٩٩٦ <sup>٩</sup>		أوفينسون ١٩٩٤ <sup>١٠</sup>		أوفينسون ١٩٩٤	

تشير الارقام المذكورة اعلاه الى النساء كنسبة من اجمالي العمالة في اسواق العمل المختلفة هذه، ولا تمثل نسبة العاملات من القوة البشرية النسائية. ومع ذلك يظل واضحا للعيان، انه رغم صلاحية مسوحات المشاركة في العمل الرسمي من ناحية احصائية، الا انها لا تعكس حجم النشاطات الاقتصادية للنساء الفلسطينيات بشكل صحيح، وذلك لانها لا تقدم الا جزءا فقط من الصورة العامة. فلو ادخلت مشاركة النساء في القطاع غير الرسمي الى احصائيات القوى العاملة، لوجدنا ارتفاعا حادا في المعدلات الاجمالية لمشاركة النساء كنسبة في القوى العاملة.

الى جانب ذلك، يشير الجدول الى انه يمكننا الاستنتاج بأن النساء (اقتصاديا) هن انشط بكثير مما تدعيه المسوحات العمالية التي اجرتها دائرتا الاحصاء المركزيتان الاسرائيلية والفلسطينية، الا اننا نجد ايضا ان هناك فصلا واضحا ما بين المرأة والرجل عبر اسواق العمل هذه. واهم اشكال الفصل هذه ان النساء معزولات الى حد كبير عن العمل المهاجر في اسرائيل، الذي طالما شكل احد انماط التشغيل الرئيسية للقوى العاملة ككل. ومع ان النسبة المشار اليها اعلاه (٤٪) قد تكون اقل من المعدل نوعا ما، الا انه من غير المحتمل ان تمثل انخفاضاً كبيراً لمشاركة النساء مقارنة مع نسب الذكور العاملين في اسرائيل. واما الاستنتاج الأكثر احتمالا، فهو ان هذه النسبة هي تعبير واضح لوجود تباينات وفروقات كانت قائمة قبل بدء

<sup>٩</sup> وجد هيبيرغ وأوفينسون عام ١٩٩٢ ما يلي: شكلت النساء في قطاع غزة ٢٪ من القوى العاملة الغزية التي تعمل في اسرائيل، بينما شكلت نساء الضفة الغربية ٨٪. وفي عام ١٩٩٤ توصل أوفينسون الى ان النساء في قطاع غزة شكلن ٢٪ من القوى العاملة التي تعمل في اسرائيل، اما في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية فقد شكلن ٧٪.

<sup>١٠</sup> الارقام التي تتعلق بمجالى الاقتصاد الرسمي والاقتصاد البيتي مستقاة من مسح فافو الذي اجري سنة ١٩٩٤ تحت عنوان:

"Responding to Change; Trends in Palestinian Household Economy." الا ان استخدام هذه الارقام يخضع لعدد من القيود. اولاً، ان البيانات حول الضفة الغربية تغطي سكان مخيمات اللاجئين فقط: ثانياً، ان المسح يعالج النشاطات الاقتصادية البيئية المنتجة للدخل والتي تقسم الى تصنيع غذائي والى انواع اخرى من الانتاج البيتي، وهذه الفئة الثانية من الانتاج تشمل زراعة الخضار والفواكه والاعشاب، وتربية الدواجن والحيوانات وصيد الاسماك، والمنتجات الحرفية، وتقديم الخدمات او ممارسة التجارة المتجولة من خلال عربة متحركة (أوفينسون ١٩٩٤، ٦٢-٦٤). وفي الجدول، عالجت الدراسة الانتاج البيتي الآخر على انه يمثل النشاطات الاقتصادية غير الرسمية، والتصنيع الغذائي على انه يمثل الاقتصاد البيتي، مع العلم بان من الواضح ان الخيط الذي يفصل بين الحدين هو خط عشوائي.

مرحلة الانخفاض العام في فرص العمل المتوفرة لمجمل العمال الفلسطينيين في اسرائيل. وبالتالي، لو استثنى العمل المأجور في اسرائيل من الحساب، لبدت معدلات مشاركة النساء في قوة العمل اعلى من ذلك بكثير، حيث يمكنها ان تبلغ حوالي ٢٠٪ من مجمل القوى العاملة. وحتى عند استثناء العمل المأجور في اسرائيل، فاننا نجد انه لا يزال هناك فصل حاد مرتبط بالنوع الاجتماعي في اسواق العمل المتبقية، وخاصة بالنسبة للنساء الغزيات مثلا، اللواتي يشكلن ١٢٪ فقط من العمالة في القطاع الزراعي.

اخيرا، فان البيانات تؤيد الافتراض القائل بأن النساء بتجهن نحو التجمع في القطاعات غير الرسمية من الاقتصاد، أي في المجالات غير الرسمية والبيئية. ومع ان مشاركتهن في القطاعات الاخرى هي اعلى مما كان يعتقد سابقا، الا انه يبدو أن النساء بشكل عام، يتجمعن في المجالين غير الرسميين الاخيرين. ومن اللافت للنظر، ان النساء في المجال غير الرسمي في غزة يظهرن نشاطا اكبر نسبيا من نشاط نظيرتهن في الضفة الغربية، (اذ تبلغ نسبة نساء غزة ٦٢٪ من مجموع العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، بينما تبلغ نسبة نساء الضفة الغربية ٥٥٪). ويوحى لنا ذلك بأن هناك علاقة بين توفر فرص العمل في هذه الاسواق، مما يدفع النساء "المستثنيات" من العمل في القطاعات الرسمية، لان يجدن أو يخلقن لانفسهن فرص عمل في القطاعات غير الرسمية.

### فرص العمل وامكانية الوصول اليها: استثناء ام خيار

ما هي الشروط اللازم توفرها في المرأة كي تجد عملا في اسواق العمل الفلسطينية المختلفة؟ ان معالجة اطار المسوحات المعيارية لمشاركة المرأة في القوى العاملة يعبر عن مفهومها للنساء وكأنهن يشكلن فئة موحدة، والتي ببساطة اما ان تكون عاملة او عاطلة عن العمل، او خارج نطاق القوى العاملة. وهذا الاعتبار يحمل معنى ضمنيا، وكأن مشاركة النساء في القوى العاملة هي مسألة خيار، بحيث تختار بعض النساء الانخراط في القوى العاملة، بينما لا تختار الاغلبية الساحقة ذلك. الا ان العمل بالنسبة للاغلبية الساحقة (من الذكور والاناث على حد سواء)، ليس مسألة خيار بل مسألة حاجة، اما كيف تتم تلبية تلك الحاجة في الحصول على دخل، فذلك ما تحدده مجموعة متباينة من العوامل بالنسبة للفئات المختلفة من الرجال والنساء. فمن جهة هناك الظروف الاجتماعية والتعليمية والديموغرافية للفرد الباحث عن العمل، ومن جهة اخرى، هناك المطالب والمتطلبات المختلفة لفئات التشغيل والقطاعات الاقتصادية المختلفة. وهناك عامل اضافي هو العلاقة ما بين العرض والطلب، الامر الذي يحدد الامكانية العامة للتشغيل، كما يحد من فرص العمل في انواع معينة من التشغيل ويحد كذلك من امكانية الوصول الى مراتب مهنية معينة. ويمكن اعتبار البعد الاول متعلقا بالظروف المادية، اما الثاني فيتعلق بالمتطلبات المهنية، والثالث يتعلق بعرض العمل<sup>١١</sup>.

ويعمل الاختلاف والتباين المرتبطان بالنوع الاجتماعي عبر هذه الابعاد الثلاثة، التي تقرر امكانية وصول الفرد الى انواع معينة من العمل. ويحدد النوع الاجتماعي بصورة اساسية، الظروف الاجتماعية والديموغرافية، والى حد اقل، الظروف التعليمية للباحثين عن عمل. ففرص العمل والقطاعات الاقتصادية والحالة العملية جميعها منمطة بصورة دائمة تقريبا، حسب النوع الاجتماعي، حيث ان عمل الرجال والنساء منظم بصورة مختلفة في معظم حقول الاقتصاد. واخيرا، فان العرض الفائض للعمل (او نقص

<sup>١١</sup> هذا التصور المفاهيمي غير ثابت ويستند الى الاطار الذي وضعت تيريسا ريس في دراسة لها بعنوان :

*Women and the Labor Market*. Routledge : London and New York. 1992.

الوظائف) يكون عادة على حساب تشغيل النساء، او يؤدي الى انتقال الرجال للعمل في قطاعات كانت تعتبر قطاعات خاصة "بالإناث".

وكما ورد في الفصل الخاص بالعائلة والاسرة المعيشية، فان العائلة هي ليست فقط القوة الرئيسية للتنظيم الاجتماعي، بل تلعب ايضا دورا جوهريا في تحديد الوضع الاقتصادي للأفراد. وغالبا ما يجري فهم هذا الدور المعقد بلغة راسمي السياسات، على انه ببساطة، الحاجة الى دعم "اجر العائلة". ولا تقتصر فكرة "اجر العائلة" على فلسطين، بل انها افتراض ضمنى في سياسة التشغيل والرعاية الاجتماعية في العالم كله، وتستند كذلك الى تصور معياري (standard perception) للعائلة على اساس انها وحدة نووية تعتمد اقتصاديا على المعيل الذكر. وتلعب فكرة اجر العائلة دورا مركزيا في تبرير اختلاف الفرص للنساء والرجال وامكانية كل منهما من الوصول اليها، عبر الابعاد الثلاثة: وهي الظروف المادية، والمتطلبات المهنية، وعرض العمل. ان الفكرة القائلة باعتماد العائلات اساسا على الرجل المعيل، انما تشكل فرص الذكور والاناث في مرحلة مبكرة من حياتهم. ان استثمار العائلات المتباين في تعليم البنات والبنين، وكذلك الزواج المبكر للإناث انما يرتبطان بفكرة اجر العائلة. كما نجد ان الفرق في الاجر، والافضلية في التشغيل، واحتساب امتيازات العمل، تتأثر كلها بالافتراض القائل بأن الذكور هم المعيلون الرئيسون، اما الاناث فيساعدن في زيادة دخل العائلة. واخيرا، عندما تنقلص فرص العمل أمام المجتمع بأكمله، يجري تطوير بدائل لخلق فرص عمل عادة تستهدف العاطلين عن العمل من "المعيلين الذكور". ومع ذلك فان ايديولوجية العائلة تعمل بطرق خفية غير واضحة في تشكيل فرص الحياة للذكور والاناث، وفي تحديد علاقتهم المتباينة بالاقتصاد، وهذه المواضيع سيتم جلاؤها في الجزء التالي.

سيركز الجزء التالي من هذا الفصل على الفروق التعليمية والاجتماعية والديموغرافية المرتبطة بالنساء العاملات في اسواق عمل معينة في فلسطين. اضافة الى ذلك، سيتطرق هذا الجزء الى الطرق التي يتم بموجبها تنظيم عمل النساء، واستخدامه في اسواق العمل المختلفة ومكوناتها، وبعبارة اخرى يمكننا ان نسأل ماهي الظروف التي تعمل في ظلها النساء، وما هي الفوائد التي تتطلع اليها عندما تعمل في قطاعات معينة؟ واخيرا فمن خلال تحليل نسب مشاركة المرأة والرجل في القطاعات الفرعية المختلفة، سنبين كيف تؤثر اتجاهات عرض فرص العمل، على الرجال والنساء بشكل متباين في الاقتصاد الفلسطيني.

## سوق العمل الاسرائيلية

في بداية الاحتلال، فتحت اسرائيل مكاتب عمل خاصة لتشجيع النساء من المناطق المحتلة على تسجيل انفسهن للعمل في اسرائيل (سيمحي ١٩٨٤، ٦). وفي تلك الفترة ادعت اسرائيل ان احدى النتائج الايجابية للإدارة الاسرائيلية للأراضي المحتلة، انها وفرت من خلال هذه المكاتب فرص عمل اساسية للنساء الفلسطينيات. ومع ذلك ففي السنوات الثلاث الوحيدة التي نشرت فيها دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية بيانات حول العمال الفلسطينيين في اسرائيل، مفصلة حسب الجنس، لم تتجاوز نسبة النساء ثلاثة في المئة من مجموع العاملين<sup>١٢</sup>. من الصعب التأكد من صحة هذه الأرقام، حيث ان غياب النساء هذا من نشرات الاحصاءات الاسرائيلية يمثل الصمت العام حول قضية عمل المرأة في المجتمع الفلسطيني. ومع ذلك فان

<sup>١٢</sup> السنوات الثلاث والنساء كنسب للعاطلين في اسرائيل هي ١٩٧٥ (١٩٥)، ١٩٧٧ (٢٨)، ١٩٨١ (٢١) هذه البيانات مستقاة من سميونوف ولوين-ايبشتين ١٩٨٩، ص ١٠.

هناك ما يثبت ان اكثر من ٦٠٠٠ امرأة من قطاع غزة وحده، تقدمن بطلبات في اوائل السبعينيات للعمل في اسرائيل (صامد ١٩٧٦، ٢٦).

وخلال تلك الفترة المبكرة، عندما كانت اسرائيل تعاني من نقص في الايدي العاملة، جرى تشغيل النساء الفلسطينيات عاملات في مصانع (غالبا ما كانت مصانع اغذية)، وعاملات خدمات (اي عاملات تنظيف في المستشفيات والفنادق) (حمامي ١٩٩٤، مورز ١٩٩٥). الا ان الكثير من هذه الوظائف تم تحويلها الى اسرائيليين في اوائل الثمانينيات، وتركزت النساء الفلسطينيات بالتالي في العمل المأجور في الزراعة، وهو القطاع الذي يعتبر شاملا لاقل الاعمال اجورا، واقلها استقرارا بالنسبة لوضع العمال في اسرائيل. واستنادا الى احصائيات دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية الصادرة في ايلول - تشرين الاول ١٩٩٥، فقد شكلت النساء نسبة ٤٪ من القوى العاملة الفلسطينية العاملة في اسرائيل<sup>١٣</sup>. وقد كانت غالبيةهن في سن ٤٥ سنة وما فوق (٦٩٣٪)، و بدون تعليم (٦٢٪)، وكن يعملن في الاساس في الزراعة الموسمية (٤٢٪)<sup>١٤</sup>. وفي عام ١٩٩٥، شكلت النساء نسبة ٦٪ من العمال الزراعيين الغزيين العاملين في اسرائيل (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية نيسان ١٩٩٦، ٨٣). وبالمقارنة فان اغلبية الذكور العاملين في اسرائيل كانت وما زالت مركزة في قطاع البناء (٥٥٪ من العمال الذكور)، وقد حصل هؤلاء على ٧-١٢ سنة من التعليم كانت غالبيةهم تحت سن ٤٥ سنة<sup>١٥</sup>.

ويتبين من دراسات اثنوغرافية، ان النساء اللواتي يعملن في اسرائيل هن عادة بدون أي معيل ذكر، وعادة ما يكن مطلقات او ارامل او لديهن ازواج مرضى، وبعبارة اخرى فهن ربوات اسرمعيشية (روكويل ١٩٨٤، ٢٧؛ ومالكي وشلبي ١٩٩٣، ١٦٣؛ ومورز ١٩٩٣، ١٨٣؛ وحمامي ١٩٩٤). وتاتي غالبية هؤلاء النساء من مخيمات اللاجئين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والى حد اقل من القرى الحدودية للضفة الغربية<sup>١٦</sup>. وفي العادة فهن نساء يعشن اوضاعا اجتماعية واقتصادية سيئة للغاية<sup>١٧</sup>. وبالتالي، فان النساء اللواتي يعملن في اسرائيل هن اكبر سنا وذوات تعليم متواضع، والاهم من ذلك انهن بدون رجال معيلين، الامر الذي يوحي لنا بأن ما يدفع النساء للعمل في اسرائيل هو ليس الحوافز الاقتصادية فقط، بل ربما كان الاهم من ذلك، هو وضع اجتماعي معين "يسمح" لهن بالعمل هناك. وتظهر الكواكب الثقافية تجاه عمل النساء المأجور بوضوح كبير، في مواقف المجتمع تجاه النساء العاملات في سوق العمل الاسرائيلية. اذ تشير الادبيات الاثنوغرافية الى تحريم اجتماعي قوي ضد عمل النساء في اسرائيل، لا يخفف من حدته سوى

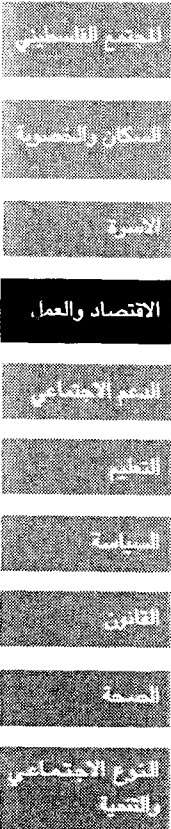
<sup>١٣</sup> بعد سنة من ذلك، وفي مسح القوى العاملة الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية في تموز - اكتوبر ١٩٩٦، تبين ان نسبة النساء انخفضت الى اقل من ٢٪ من مجموع القوى العاملة من الضفة الغربية وقطاع غزة التي تعمل في اسرائيل، (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون الثاني ١٩٩٧، ٦١).

<sup>١٤</sup> تم احتساب هذه النسب المثوية بناء على نتائج ظهرت في جداول دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية في مسح القوى العاملة رقم ١، (نيسان ١٩٩٦، ٥٣، ٥٥) والمسح رقم ٣، (كانون الثاني ١٩٩٧، ٦٤).

<sup>١٥</sup> بسبب طريقة تنظيم البيانات، فانه من الممكن فقط تحديد الخطوط والتوجهات العامة من مسح القوى العاملة رقم ١، (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان ١٩٩٦، ٥٣، ٥٥).

<sup>١٦</sup> توصلت دراسة مالكي وشلبي ١٩٩٣، وكذلك دراسة جقمان وتماري (التي اعيد نشرها عام ١٩٩٧) حول القرى الريفية، الى ارقام بينة لعدد النساء الريفيات العاملات في الزراعة الموسمية في المستوطنات الاسرائيلية القريبة. عملت النساء في حينه تحت اشراف متعهد من القرية يساعدهن على تخطي اشكالات الظروف الاجتماعية، وكان في نفس الوقت يقتطع لنفسه مبالغا كبيرة من اجورهن.

<sup>١٧</sup> في دراسة اجريت في اوائل اعوام التسعينيات على عينة مكونة من ٢٠ امرأة من قطاع غزة عملن في اسرائيل، تبين ان امرأة واحدة فقط منهن كانت متزوجة وكان زوجها قادرا على ان يعيها، وتبين ايضا ان ٧ منهن مطلقات، و ٧ اخريات ارامل، واثنتين كانتا غير متزوجتين. ومن بين الثلاثة المتبقيات اللواتي كن متزوجات واحدة فقط كان زوجها يعمل، اما الزوجان الآخران فقد كانا اما كبير السن او مريضين جدا غير قادرين على العمل. وكانت جميع النساء لاجنات تراوحت اعمارهن من ٢٨ الى ٦٤ سنة ومعظمهن في الاربعينات (حمامي ١٩٩٤).



وجودهن في اوضاع اجتماعية معينة، مثل ان لا يكون لهن رجال معيلون. ومع ذلك، فحتى هذا التعبير الاجتماعي القوي لم يظهر تأثيره كافيًا اثناء الانتفاضة، اذ وجدت النساء اللواتي عملن في اسرائيل بان العقوبات الاجتماعية المترتبة على ذلك شديدة جدا، وبالتالي حاولن ان يجدن بدائل محلية<sup>١٨</sup>.

وعلى ما يبدو، فان العمل في اسرائيل هو سوق العمل الاكثر خروجًا عن المألوف بالنسبة للعمل والنوع الاجتماعي في الاقتصاد الفلسطيني. فبينما كانت سوق العمل هذه هي السوق الاكبر بالنسبة للذكور في السبعينيات والثمانينيات، كانت هي السوق الاصغر بالنسبة للاناث. حيث يبدو ان العقوبات الاجتماعية التي وجهت ضد النساء العاملات هناك، لعبت دورًا مهمًا في عدم اندماج النساء في هذه السوق. ومما ساعد ايضا على ذلك كما يبدو، هو ان فرص العمل المتوفرة للنساء في اسرائيل هي من اكثر المستويات والاجور تدنيا (كالعمل في الزراعة مثلا). واخيرا، فان ابرز دور للعمل في اسرائيل ازاء العمالة النسائية المأجورة، هو ما تركه من اثر على اسواق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا موضوع سنناقشه في الاجزاء التالية من هذا الفصل.

ويمكن ان نختتم الحديث حول هذه النقطة بالقول، انه جرى اعتبار سوق العمل الاسرائيلية على انها سوق عمل "للذكور" فقط، مما ادى الى وضع استراتيجيات لاجاد فرص عمل بديلة بعد الاغلاق، صممت جميعها لتناسب العمال الذكور فقط، ولم يجر أي اعتبار للاعداد الحقيقية او المحتملة من النساء اللواتي فقدن عملهن في هذا القطاع<sup>١٩</sup>.

## سوق العمل الزراعي

تشكل النساء نسبة اساسية من القوى العاملة في الزراعة، ولكنهن الى حد بعيد عاملات غير مدفوع الاجر لهن وغير معترف بهن. واستنادا الى احصاءات دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية فقد شكلت النساء في اواسط سنة ١٩٩٦ نسبة ٩ ر ٢٦٪ من العاملين في الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبسبب ازدياد الانتاج الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت نسبتهم للفترة ذاتها ٤٠.٢٪ من مجموع العمال الزراعيين في الضفة الغربية، و١٢.١٪ في قطاع غزة. ولكن بسبب الطبيعة الموسمية للانتاج الزراعي، وجدت دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية انه قد طرأت تغيرات ملحوظة على هذه الارقام وفق السنة والفصل او الموسم الذي تم فيها اجراء المسوحات المختلفة.

<sup>١٨</sup> لقد وجد مالكي وشلبي انه في بداية السبعينيات في الضفة الغربية ان حوالي ٧٠ امرأة من قرية خريشا، و٥٠ من قرية كفرمالك، عملن في اسرائيل او في المستوطنات الاسرائيلية. ولكن انخفضت هذه الاعداد بشكل حاد اثناء الانتفاضة (مالكي وشلبي ١٩٩٣، ١٦٣).

<sup>١٩</sup> الا انه يمكن للبعض ان يجادل على ان الضمان الاجتماعي حاليا يمكن له ان يوفر الدعم لهؤلاء النساء. حيث ان كلا من وكالة الغوث (الانروا) ووزارة الشؤون الاجتماعية تعطيان الاولوية للأسر التي ترأسها نساء. انظر الدعم الاجتماعي الفصل الخامس من هذا الكتاب. المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن، ١٩٩٧.

جدول رقم (٥): النساء كنسبة من مجموع العمال الزراعيين في ثلاث فترات اجرت فيها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية مسحا للقوى العاملة

دورة المسح	فترة المسح	المجموع	الضفة الغربية	قطاع غزة
الدورة الاولى	١٩٩٥/١٠-٩	٪٣٤٫٧	٪٣٨	٪١٩٫٩
الدورة الثانية	١٩٩٦/٥-٤	٪٢٩٫٤	٪٣١٫١	٪١٨٫٩
الدورة الثالثة	١٩٩٦/١٠-٧	٪٣٦٫٩	٪٤٠٫٣	٪١٢٫٣

وفي حين تظهر البيانات اعلا نسبة عالية من المشاركة النسائية في سوق العمل الزراعي، فاننا نجد ان النسبة العامة هي ادنى من النسب التي توصلت اليها دراسات جزئية (micro-studies) مختلفة اجريت على مستوى القرية. ففي مسح اجري على ثلاث قرى في الضفة الغربية سنة ١٩٨٩، تبين ان النساء في ٩٢٪ من العائلات التي شملها المسح شاركن في الانتاج الزراعي، (مالكي وشلبي ١٩٩٣، ١٥٦)، بينما اظهرت احدي المسوحات الحديثة اجريت على النساء في ثلاث قرى في قطاع غزة، ان ٢٧٪ منهن شاركن في الانتاج الزراعي (شؤون المرأة ١٩٩٥، تقرير غير منشور).

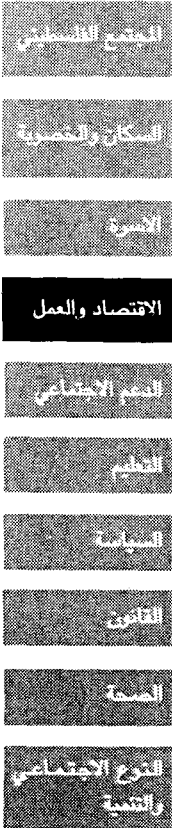
ان هذا التفاوت بين النسب التي استخلصتها الدراسات الجزئية وتلك التي استخلصتها المسوحات الواسعة النطاق، قد نتج في الغالب عن عدم ادلاء الكثير من الباحثين والباحثات عن العمل الذي يقومون به. وهذا الامر شائع، حيث ان العمل النسائي في الزراعة هو عادة غير مدفوع الاجر، وغالبا ما يعتبر امتدادا لواجبات النساء الاسرية. كما ان هناك نسبة اعلى بكثير من الرجال ممن هم عمال ماجورون في الزراعة، غالبيتهم من سكان المخيمات او المدن ويعملون في اسرائيل او في المستوطنات الاسرائيلية.

ان، لو نظرنا الى القطاع الزراعي بمجمله نجد ان الرجال يشكلون اغلبية القوى العاملة فيه، بالرغم من ان هذا القطاع يعتبر ثاني اكبر الاسواق للعمالة النسائية، اذ يضم ٢٨٫٥٪ من النساء في القوى العاملة مقابل ١٤٫٦٪ فقط من الرجال. اما لو نظرنا الى تاريخ هذا القطاع، فإنه يتضح لنا جيدا ان الرجال منذ بداية الاحتلال كانوا ينتقلون من العمل في الزراعة المحلية الى العمل في قطاعات اخرى، (غالبا في قطاع العمل المأجور في اسرائيل)، وكان انخراط النساء في هذا القطاع منخفضا جدا ولكن ليس بنفس درجة الحدة. ويبين الجدول التالي انه في حين كانت نسبة ٣٢٪ من القوى العاملة من الذكور منسغلة في الزراعة في اوائل السبعينيات، فقد انخفضت هذه النسبة في اوائل الثمانينيات الى ١٨٪، وبالمقابل، فان ٥٧٪ من القوى العاملة من الاناث كانت تعمل في الزراعة في اوائل السبعينيات، وانخفضت هذه النسبة سنة ١٩٨٩ الى ٣٠٪. ويعود الفارق الحاصل في هذه النسب الى عدم نمو اسواق عمل بديلة للنساء في الفترة نفسها.

جدول رقم (٦): نسب القوى العاملة من الذكور ومن الاناث في الزراعة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٤

١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠		١٩٨٥		١٩٨٩	
ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
٣٢٫٤	٥٧٫٤	٢١٫٤	٥١٫٧	١٨	٥٥٫١	١٨٫٥	٤٥٫٩	١٧٫٧	٤٥٫٣

المصدر: سمينوف ١٩٩٤، ١٤٣.



يؤكد الجدول اعلاه على وجود نمط وصفه عدد من الباحثين، يشير الى انخراط الرجال الريفيين في سوق العمل الاسرائيلية، بينما ظلت النساء الريفيات تعمل في مزارع تملكها عائلاتهن، وغالبا ما كن يتحملن العبء الاكبر من الاعمال الزراعية. وفي الوقت نفسه، جرى هذا دون ان يحدث أي تغيير ملحوظ على تقسيم الموارد، او رأس المال، او اتخاذ القرارات وفق النوع الاجتماعي. وبدلا من ذلك، جرى اعادة تصنيف الكثير من المهمات الزراعية، حيث اصبحت تعتبر امتدادات للعمل البيتي. وتتلخص هذه العلاقة كالتالي : لقد لوحظ بان النساء الريفيات لم تعد تخرج للعمل في الحقول، بل على العكس من ذلك، فقد انتقل الحقل الى المنزل وشكل مسؤولية اضافية القيت على عاتق النساء (مالكي وشلبي ١٩٩٣، ١٥٧).

وقد لاحظ الباحثون ايضا، ان ادخال التكنولوجيا الحديثة (كنظام الري بالتنقيط، وانشاء البيوت الزجاجية للزراعة)، قد زاد ايضا من اعباء النساء الزراعية، ايضا دون ان يجري اعادة تقسيم الموارد او السلطة بما ينسجم وهذا التغيير (جقمان وتماري ١٩٩٦، ٥٧). وتلاحظ الدراسات المختلفة هيمنة النساء في الاعمال الزراعية التي تحتاج الى عمل مكثف، لأنها غير ممكنة وتتطلب جهدا جسمانيا، مثل جرف التربة وقلبها والتعشيب والبذار والحصاد، (جقمان وتماري ١٩٩٦، ٥٧ ؛ مالكي وشلبي ١٩٩٣، ١٥٩ ؛ رمسيس ١٩٩٧، ١١). الى جانب ذلك تتركز نشاطات النساء في اعمال انتاجية روتينية لا علاقة لها بالسوق او التحكم بالموارد الاقتصادية، بدلا من انشغالهن بالمهمات المرتبطة بالسوق مثل شراء المدخلات الزراعية وبيع المنتج الزراعي. وتبقى نشاطات النساء التسويقية مقتصرة على كونهن بائعات متجولات او بائعات بسطات يقمن ببيع فائض الانتاج، لانه ينظر اليهن على انهن لا يملكن المعرفة والخبرة اللازمة للتعامل مع التجار (مالكي وشلبي ١٩٩٣، ١٦٢).

وتقوم النساء العاملات في الزراعة في اغليبيتهن الساحقة، بما يعتبر عملا عائليا غير مدفوع الاجر، ويشكلن ٦٠٪ من مجموع العاملين ضمن هذه الفئة. وكما يوضح الجدول التالي، فان تمثيل النساء العاملات في الزراعة هو تمثيل قاصر حيث لم تتجاوز نسبة صاحبات الاعمال في هذا القطاع ١٣٪، ونسبة العاملات لحسابهن ٨٪، ونسبة الموظفات ٥٪.

جدول رقم (٧): الحالة العملية للذكور مقابل الحالة العملية للاناث، في الزراعة

المهنة											
النسبة منها حسب الجنس											
المجموع											
افراد عائلة غير مدفوعي الاجر											
موظفة/ة											
يعمل لحسابه / تعمل لحسابها											
اصحاب/صاحبات اعمال											
رجال		نساء		رجال		نساء		رجال		نساء	
٦٥٦	٣٤٦	٤١٩	٥٨١	٩٥٤	٤٦	٩٢١	٧٩	٨٧	١٣		زراعة ماهرة وصيد الاسماك

المصدر: الارقام في الجدول احتسبت بناء على نتائج مسوحات دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان ١٩٩٦، (النسخة الاولى).



يتوقف عمل النساء في هذا القطاع بشكل كبير، على وجود زوج أو أب يعمل في الزراعة أما كمالك أرض صغير أو كمزارع محاصصة. فقد اظهرت احدى المسوحات ان ٨٪ من النساء الفلسطينيات ادعين انهن ورثن ارضا (هيبيرج واوفنسون ١٩٩٣، ٢٩٥). وبالتالي ليس غريبا ان نجد ان ٧٩٪ فقط من النساء يعتبرن انفسهن عاملات لحسابهن في القطاع الزراعي، بمعنى انهن يحصلن على مردود نقدي مقابل بيع الغلال الزراعية. اما ٩٪ من النساء المصنفات بانهن "مشغلات أو صاحبات اعمال"، فعلى الأرجح انهن نساء لا يملكن بالضرورة ارضا زراعية، ولكن لديهن سلطة اكبر من حيث تنظيم انتاجية العائلة (وتكون غالبتهن نساء كبيرات السن).

وفي حين نجد ان وضع النساء العاملات في الزراعة الخاصة بعائلاتهن، يتطلب القيام بعمل صعب دون الحصول على تعويض نقدي مباشر، فان وضع العاملات المأجورات في الزراعة هو نسيبا اسوأ من ذلك، وخاصة قياسا بنظراتهن الذكور، اذ يبلغ معدل الاجر اليومي للعاملات الزراعيات ٢٧ شاقلا مقارنة باجر الرجال البالغ ٣٤ شاقلا (رمسيس ١٩٩٧، ٩).

واذا ما اخذنا في الاعتبار ان الزراعة في فلسطين بطبيعتها قائمة على اساس العائلة، فقد يبدو من "الطبيعي" ان تعمل غالبية النساء دون اجر، وذلك من اجل مساعدة عائلتهن. وعلى ضوء هذه الظروف يمكن رؤية المشكلة الظاهرة على انها عدم وجود "خيار" امام النساء في مساعدة الزوج أو العائلة على تدبير المعيشة. الا ان مفهوم الخيار امر في غاية التعقيد عندما ينظر الناس الى علاقات ومسؤوليات اجتماعية معينة على انها طبيعية أو بديهية. ان الاعتراف بعمل النساء ومسؤولياتهن في الزراعة، وحققهن في الحصول على تعويض مقابل ذلك هو امر بالغ الاهمية من اجل تحقيق الانصاف للنوع الاجتماعي (gender equity).

ان عدم الاعتراف بالاهمية البالغة لمشاركة النساء في الانتاج الزراعي لا يتمثل فقط في عدم تقاضيهن اجورا، بل ايضا في غياب مشاركتهن في التعاونيات الزراعية وكليات التدريب الزراعي<sup>١٠</sup>. ان عدم تعويض النساء على ما يقمن به من اعمال في الزراعة انما ينعكس تاثيره على القطاع الزراعي ككل، اذ يظل المستوى العام لاجور كل العاملين الزراعيين منخفضا، كما ويظل هو القطاع الذي تسود فيه ادنى درجات سلم الرواتب من بين القطاعات الاخرى في الاقتصاد.

وان دخل العامل الزراعي الذي يعمل في اسرائيل أو المستوطنات الاسرائيلية، هو تقريبا نصف ما تحققه المهن الاخرى من دخل. وربما كان الثمن الاجتماعي لعدم حصول النساء على الحقوق والموارد في الزراعة هو اكبر من ذلك ايضا. ان الزراعة هي قطاع العمل الذي توجد فيه اعلى نسبة من العمال غير المتعلمين، اذ ان ٤١٪ من القوى العاملة هم بدون تعليم ويعملون في القطاع الزراعي، (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية نيسان ١٩٩٦، ٧٤). اضافة الى ذلك، فان النساء الريفيات يمثلن اعلى نسب الامية بين جميع فئات السكان، مع ان النساء الاميات هن في الغالب من كبيرات السن. اما الامر الاكثر اهمية فهو ان معدلات التحصيل العلمي بين النساء في المناطق الريفية، وخصوصا بين العاملات في الزراعة، متدنية اكثر من غيرها في المناطق الاخرى. واخيرا فان اعلى نسب لزواج الاقارب تسود في المناطق الريفية، اضافة الى ان نسبة الخصوبة في هذه المناطق هي ٦٣٩ على الدوام، أي اقل بدرجة بسيطة من تلك التي تسود مخيمات اللاجئين.

<sup>١٠</sup> وجدت رمسيس انه لا توجد سوى امرأتين عضوين في التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية التي قامت بمسحها وتشكل النساء نسبة لا تقل عن ١٥٪ من مجموع الطلاب في كلية خضوري الزراعية (رمسيس ١٩٩٧، ٣).

## المجال الوطني غير الزراعي

يشمل هذا المجال، العمل في كل المؤسسات والمنشآت في القطاعين التقليديين العام والخاص، باستثناء الزراعة. ويتضمن اربعة انواع رئيسية من النشاط الاقتصادي موجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة وهي: الصناعة بما فيه التصنيع، والخدمات والتجارة والبناء. ولايشمل هذا المجال سوى اماكن العمل الرسمية المسجلة فقط، بالرغم من ان العمال من افراد العائلة غير مدفوعي الاجر، مشمولون الى جانب العمال الذين يتقاضون اجرا<sup>٢١</sup>.

ويشير التعداد العام للمنشآت الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، الى أن النساء يشكلن ١٦٪ من مجمل العاملين في المجال الوطني غير الزراعي، (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، آب ١٩٩٥). كما ان هناك تفاوتاً اقليمياً في هذا المجال، اذ تشكل النساء نسبة ١٨٪ من مجمل العاملين في الضفة الغربية و١٢٪ فقط من مجمل العاملين في قطاع غزة. هناك ايضا نماذج صارخة من التقسيم والتركيز على اساس النوع الاجتماعي (gender segmentation and concentration)، عبر القطاعات الفرعية المختلفة وداخلها. حيث يشير التقسيم الى فصل الجنسين وفق المهن المختلفة، كما يشير التركيز الى هيمنة احد الجنسين في مهنة ما او قطاع معين. ويمثل الجدول التالي العاملين في النشاطات الاقتصادية الرئيسية الاربعة في هذا المجال موزعين حسب الجنس.

جدول رقم (٨): العمالة في النشاطات الاقتصادية الرئيسية في المجال الصناعي الوطني حسب التوزيع الجنسي، وتوزيع النساء العاملات

النشاط الاقتصادي	رجال	نساء	*توزيع النساء
الصناعة / التصنيع	٨٨٦	١١٤	٢٧.٥
الخدمات	٦٠٧	٣٩٣	٥٥
التجارة (بالجملة والمفرق)	٩٣٩	٦١	١٦.٨
البناء	٩٧٦	٢٢	٠.٥

المصدر: الاحصائيات هنا احتسبت بناء على نتائج دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون الاول ١٩٩٦، صفحة ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٥٢.

\*يشير توزيع النساء هنا الى توزيع النساء العاملات على القطاعات الاربعة.

رغم ان النساء لا يشكلن الاغلبية من مجموع العاملين في أي مجال بعينه، الا انهن ينتشرن بشكل كبير في قطاع الخدمات، حيث يشكلن نسبة ٣٩.٣٪ من مجموع العاملين فيه، و٥٥٪ من مجموع النساء العاملات في المجال الوطني غير الزراعي. اما الصناعة فهي مجال التشغيل الثاني حجماً بالنسبة للنساء، حيث تستوعب

<sup>٢١</sup> بسبب وجود الاحتلال الاسرائيلي، فان الكثير من المشاريع الاقتصادية الاصغر ذات الملكية العائلية لم تكن مسجلة، رغم اننا سنشملها على الدوام هنا ضمن هذا القطاع. احد الاهداف المعلنة للتعداد العام للمنشآت الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية المساعدة في تسجيل جميع مثل هذه المنشآت في فلسطين.

در ٢٧٪ من النساء العاملات. ومع ذلك فإن النساء يشكلن نسبة مئوية اقل كثيرا من مجموع العاملين في الصناعة، اذ تبلغ نسبتهم ١١٪. واخيرا، فإن الحضور النسائي في التجارة هامشي جدا (٦٪ من مجموع عدد العاملين فيها)، كما انهن شبه غائبات عن قطاع البناء، اذ لا تزيد نسبتهم على ٢٪ من مجموع العاملين فيه.

عندما تتجمع النساء العاملات في نشاطات اقتصادية معينة، فإن ذلك يعني بشكل عام، ان مثل هذه النشاطات مفتوحة امامهن، وقد يرجع ذلك الى سلسلة من العوامل التي يمكنها ان تشكل دعائم ايجابية او سلبية. ففي الحالة الايجابية، قد ترجع امكانية وصول النساء الى النشاط المعين الى سياسة يتبناها المشغلون تشجع على التحاق النساء للعمل فيه، او انها سياسات تقدم المساعدات والفوائد للنساء، مما يسمح لهن القيام بمسؤولياتهن البيئية الى جانب عملهن خارج البيت. وفي الحالة السلبية، قد يعود سبب وصول النساء الى النشاط المعين الى ان اصحاب العمل يفضلون تشغيل العاملات اللواتي يمكن ان يتقاضين اجرا اقل من اجر الرجال، او العاملات غير النقابيات اللواتي تسهل السيطرة عليهن.

وقد تلعب الافتراضات الخاصة بالقدرات "الطبيعية" لكل من الجنسين، دورا مركزيا في فتح ابواب التشغيل في اعمال معينة او اغلاقها، وفق النوع الاجتماعي. اذ يفترض مثلا ان يكون العمل اليدوي الشاق، او العمل على آلات ثقيلة، اكثر ملاءمة للذكور، اما العمل الذي يشمل الرعاية والتنشئة او العمل اليدوي الدقيق، فيعتبر عادة مناسبة للاناث. وفي مكان العمل نفسه، غالبا ما يستطيع المرء ان يلمس ان هذه الافتراضات تفعل فعلها في تحديد المهمات المختلفة للذكور والاناث. ورغم ان مثل هذه الفروق موجودة على اتساع العالم، الا انها غير ثابتة ابدًا على المستوى العملي. ففي فلسطين مثلا، كان الفلاحون حتى عهد قريب يعتبرون حمل الاحمال الثقيلة من اعمال النساء، بينما اعتبرت صياغة الذهب حديثا من اعمال الرجال، وهي المهنة التي تتطلب ايدي حاذقة، في حين لم يعد التمريض في فلسطين مهنة مرتبطة بالنساء.

وغالبا ما تلعب التغييرات الطارئة على عرض العمل دورا حاسما في القضاء على الافتراضات الخاصة بالعمل المناسب للرجال والنساء. ومن الامثلة الصارخة على ذلك ما للحرب من تأثير على الحاق النساء في مهن مدنية كانت مقتصرة فيما مضى على الرجال، (مثل المواصلات والصناعة الثقيلة والبناء). كما ان هجرة العمال الرجال، غالبا ما تؤدي الى قيام النساء بتولي مهمات الرجال في الزراعة، (ومن الامثلة المحلية على ذلك الحراثة). اما التغييرات على عرض العمل، فيمكن لها ايضا ان تحدث تغييرا في الافتراضات، بطرق تقلص فرص تشغيل النساء. فعندما تتضاءل فرص العمل امام الرجال، لا يعود هناك مكان للافتراضات الخاصة بعدم ملائمتهم للمهن المخصصة للنساء. وفي حالة الركود الاقتصادي او الازمات الاقتصادية يشيع انتقال اعداد كبيرة من الرجال، الى المهن التي كانت تعتبر ذات يوم مهنا نسائية. الى جانب ذلك وبسبب الاعتقاد السائد بان الرجال هم المعيلون الرئيسيون والمسؤولون عن دخل العائلة، فان المشغلين غالبا ما يعطونهم الاولوية على النساء في العمل.

تحلل الاجزاء التالية قطاعات مختارة من الميادين الاربعة الرئيسية في المجال الوطني غير الزراعي حسب توزيع الاناث والذكور فيها. وتقدم الجداول الواردة في كل جزء معلومات (باعداد ونسب اولية)، حول توزيع النوع الاجتماعي على كل قطاع فرعي وكذلك نسب الجنسين فيه.

- المجتمع الفلسطيني
- السكان والخصبة
- الأسرة
- الاقتصاد والعمل
- الديمقراطية
- التعليم
- السياسة
- القانون
- المهنة
- النوع الاجتماعي والتربية

الصناعة

تشكل النساء ٢٧,٥٪ من مجمل العاملين في النشاطات الصناعية والتصنيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتصل نسبة النساء في الضفة الغربية الى ١٥٪ من العاملين في التصنيع مقارنة بنسبة ٣٨٪ في قطاع غزة، ويعود الفرق بين المنطقتين الى سيادة النساء في صناعة الملابس في الضفة الغربية، حيث يشكلن اكثر من ٥٧,٨٪ من مجمل العاملين فيه مقارنة بنسبة ٦٪ في قطاع غزة.

جدول رقم (٩) : العاملون من الذكور والاناث في قطاعات مختارة من الصناعة والتصنيع وفق المنطقة.

القطاع	الضفة الغربية		قطاع غزة		كلاهما
	العدد الاولي	النسبة المئوية	العدد الاولي	النسبة المئوية	
الجنس	انثى	ذكر	انثى	ذكر	نسبة
التعدين والمحاجر	٢١٤٤	-	٣	-	١ : ٢١٤٧
المواد الغذائية والمشروبات	٦١٧٠	٥٤	١٨٢١	١	١ : ٢١
النسيج	١٠٥٢	١٧٧٧	٣	٥٠٥	١ : ٦
الملابس	٤٤٥٢	٣٢٣٩	٦٢٢	٤٤٦٩	١ : ٢
الخشب ومنتجاته	١٢٩٦	١٢١	-	١٢٤	١ : ٩٤
المطاط والبلاستيك	٧٦٢	٢٤	-	٣٥٠	١ : ٥٣
الجلود	٢٨٩٣	٤٤	٣٨	١٧٦	١ : ٢٢
المواد الكيماوية	٩٢٧	٢٤٣	١٧٨	١٢٤	١ : ٣
المجموع الفرعي للتصنيع	٣٢١٢٧	١٥١	٢٧	١٤٤٧٣	١ : ٨
الكهرباء والمياه	١٦٥٦	٢٢	-	٥٠٤	١ : ٥٧

المصدر: حسابات مبنية على نتائج تعداد المنشآت الذي أجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية - تعداد المنشآت أب ١٩٩٥.

اما القطاع التصنيعي الاخر والوحيد، الذي يضم عددا لا بأس به من النساء العاملات، فهو صناعة النسيج، حيث تشكل النساء ١٧,٧٪ من مجموع العاملين فيه في الضفة الغربية. مرة اخرى نجد ان حضور النساء في قطاع غزة اقل من ذلك بكثير، ان يشكلن ٣٪ فقط من عدد العاملين في النسيج. وبشكل عام، فان حضور النساء في الصناعة والتصنيع منخفض جدا في كلتا المنطقتين، رغم ان وضعهن افضل نسبيا في التصنيع منه في الصناعة الثقيلة او في اعمال البنية التحتية. وتبين نسب الجنسين في التصنيع وجود فرق مهم، أي بمعدل تشغيل امرأة واحدة مقابل تشغيل ثمانية عمال من الرجال. اما في قطاعات الصناعات الثقيلة فان نسب الجنسين متفاوتة الى حد كبير، حيث نجد مثلا ان نسبة العاملين في المحاجر تصل الى ١٤٧ رجلا عاملا مقابل كل امرأة عاملة واحدة.

قد يشير الفرق الاقليمي بين اعداد النساء في صناعة الملابس وصناعات اخرى في الضفة الغربية واعدادهن في قطاع غزة، الى تأثير عرض العمل على تواجد الجنسين في هذه القطاعات في قطاع غزة. ومع انه لا تتوفر احصائيات مقارنة حول صناعة الملابس في قطاع غزة في الثمانينيات، الا ان عددا من المسوحات الصغيرة في تلك الفترة اشار الى ان عمل النساء كان هو الغالب في هذه الصناعة. ففي مسح اجري على النساء العاملات في الصناعة المحلية في قطاع غزة في الثمانينيات، تبين ان النساء شكلن اغلبية العاملين في صناعة الخياطة والتصنيع المحلي (روكويل ١٩٨٥، ١٢٠). وفي الدراسة نفسها، كانت التقديرات الرسمية لعدد النساء العاملات في المصانع ١١١٢ عاملة، كما اشارت الى احتمال وجود ما يساوي ضعفي او ثلاثة اضعاف العدد المذكور (روكويل ١٩٨٥، ١٣٤). وفي مسح مماثل اجري سنة ١٩٩٠، أي بعد عشر سنوات تقريبا، تبين ان "مصانع غزة في معظمها تشغل ٥-٦ نساء"، وان ٨٧٪ منها متخصص في الخياطة والنسيج (هندية - ماني ١٩٩٦، ٤، ٥). ومع ذلك، فقد تبين في هذه الدراسة ان ٥٤ مصنعا فقط كانت تشغل نساء في قطاع غزة، بينما بلغ عدد مثل هذه المصانع ٢٤٣ مصنعا سنة ١٩٨٠ (روكويل ١٩٩٠، ١٣٤، هندية-ماني ١٩٩٦، ٤).<sup>٢٢</sup> اما ما تشير اليه هذه الاحصائيات فهو ان الاغلاق الاسرائيلي الطويل لاسواق العمل الاسرائيلية امام رجال غزة، الذي بدأ يظهر تأثيره على الشباب سنة ١٩٨٩، ادى في النهاية الى قيام الرجال باقصاء العاملات عن مواقع مهمة في الصناعات المحلية. ويبدو ان هناك عملية مماثلة تجري حاليا في الضفة الغربية، ولكنها لم تبلغ درجة ما بلغت من التعقيد في قطاع غزة وذلك بسبب وجود بدائل عمل اوسع فيها.

التعليم الفلسطيني

السكان والمهجرة

الاسرة

الاقتصاد والعمل

النمو الاجتماعي

التعليم

السياسة

الفترة

الصحة

النوع الاجتماعي والتنمية

<sup>٢٢</sup> قد يعود سبب تحديد عدد صغير من المصانع في قطاع غزة في الدراسة التي اجريت سنة ١٩٩٠، الى مشاكل في اختيار العينات . ففي التعداد العام للمنشآت الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية سنة ١٩٩٤، تم تعداد (٧٠٥) مصانع وورش، تعمل فقط في تصنيع الملابس في قطاع غزة . ومع ان الاستقرار السياسي الناشيء عن الاتفاقيات الاسرائيلية-الفلسطينية قد يكون من العوامل التي ادت الى نمو صناعة الملابس الى حد ما، الا انه على ضوء القيود الاقتصادية التي افترتها هذه الاتفاقيات، فمن غير المحتمل ان يكون قد جرى مثل هذا النمو الهائل فعلا.

الخدمات

قطاع الخدمات ليس هو المشغل الأكبر للنساء في المجال الوطني غير الزراعي وحسب، بل انه المشغل الأكبر للنساء في الاقتصاد الرسمي عموماً، حيث ان ٥٥٪ من النساء العاملات في سوق العمل الوطني غير الزراعي يعملن فيه.

جدول رقم (١٠) : النشاط الاقتصادي: الخدمات، قطاعات مختارة

كلاهما	قطاع غزة				الضقة الغربية				القطاع
	النسبة المئوية		العدد الاولي		النسبة المئوية		العدد الاولي		
	نسبة	إناث	ذكور	إناث	نسبة	إناث	ذكور	إناث	
إ : ن	نسبة	إناث	ذكور	إناث	نسبة	إناث	ذكور	إناث	الجنس
٢١ : ١	٩٨.٥	١.٥	١٤٢٥	٢٣	٩٣.٧	٦.٣	٢.٥٣	١٣٩	المواصلات والاتصالات
٣ : ١	٧٤.١	٢٤.٩	١٢٤٨	١٧٨	٧٤.٢	٢٥.٨	١٤١٦	٤٩٣	الوساطة المالية
٦ : ١	٩٠.١	٩.٩	١٨٧٧	٢٠.٨	٨٣.٦	١٦.٤	٣٧٣٤	٧٣٣	العقارات والإيجارات
١٣ : ١	٥٩.٣	٤٠.٧	٥١٩٥	٣٥٧٤	٤٤.٧	٤٥.٣	١٢.٤٦	٩٩٧٨	التعليم
١ : ١	٧١.٩	٢٨.١	٤٣٥٦	١٧٠.٤	٤٤.٦	٤٥.٤	٦٣٣٣	٥٢٠٠	الصحة والعمل الاجتماعي
٧ : ١	٩٣.٠	٧.٠	٥٤٣	٤١	٨٦.٤	١٣.٦	٢٣٤٤	٣٧١	العضوية في مؤسسات أو منظمات
٨ : ١	٩٢.٥	٧.٥	٥٢٦	٤٣	٨٦.٣	١٣.٧	١٠.١٩	١٦٢	النشاطات الترويحية والرياضية والثقافية
٥ : ١	٨٢.٢	١٧.٨	٥٣١	١١٥	٨٣.٥	١٦.٥	٤٧٣٥	٩٤٠	الخدمات الشخصية والاجتماعية الاخرى
١٩ : ١	٩٩.٨	٠.٢	١٠٠.٢	٢٣	٩٤.٣	٥.٧	٤٥٤٥	٢٧٥	الفنادق والمطاعم
١١ : ١	٩٠.٥	٩.٥	٢٨٦١	٤٠.٩	٩٢.٦	٧.٤	٤٦١٠	٣٧٠	الادارة العامة والضمنان الاجتماعي

ولكننا نجد ان قطاعين فقط هما سبب ارتفاع عدد النساء العاملات في الخدمات، وهما قطاع التعليم، وقطاع الصحة والعمل الاجتماعي، اذ يشغل هذان القطاعان وحدهما ٤٠٪ من النساء العاملات في جميع المجالات الوطنية غير الزراعية من الاقتصاد. وقطاع التعليم هو القطاع الوحيد الذي توجد فيه نسبة متساوية تقريبا من الموظفين والموظفات، (امرأة واحدة مقابل رجل وثلث الرجل). ورغم النسبة المتماثلة تقريبا من الجنسين في الصحة والعمل الاجتماعي (امرأة واحدة مقابل رجل ونصف الرجل)، يظهر على المستوى

الاقليمي عدم توازن شديد نسبيا في تشغيل النساء في هذين القطاعين، ففي الضفة الغربية تشكل النساء نسبة ٤٥٤٪ من عاملي الصحة والعمل الاجتماعي، بينما يشكلن في قطاع غزة ٢٨٪ فقط. وقد يكون هذا مثلا آخر لتأثير مشاكل عرض العمل في قطاع غزة، حيث يقوم الرجال باقصاء النساء عن قطاع الصحة على وجه الخصوص. وبينما نجد ان نساء الضفة الغربية العاملات في الصحة يشكلن ٤٣٩٪ من مجمل العاملين في المستشفيات، و ٣٩٤٪ من مجمل العاملين في المهن الطبية، فان نظيراتهم في قطاع غزة يشكلن ٢٧٩٪ فقط من العاملين في المستشفيات و ٢٥٢٪ من العاملين في المهن الطبية<sup>٢٣</sup>. وفيما يتعلق بالعمل الاجتماعي، تشكل النساء ٤١٪ من العاملين الاجتماعيين في قطاع غزة، و ٥٧٥٪ من العاملين الاجتماعيين في الضفة الغربية.

من الواضح ان النساء معزولات عن معظم القطاعات الاخرى "ومكدسات" في هذين النشاطين. ولعل النموذج يظهر اكثر وضوحا في قطاع غزة، حيث يشكل قطاع التعليم المشغل الرئيس لكل النساء في سوق العمل الوطنية غير الزراعية. ولو نظرنا الى الجانب الايجابي لهذا الوضع، لوجدنا ان النساء في هذين القطاعين يشغلن وظائف مهنية او شبه مهنية مثل معلمات او ممرضات او باحثات اجتماعيات، مع ان عددا رئيسا منهن، من العاملات في قطاع الصحة، يعملن في اشغال من الدرجة الثالثة، مثل التنظيف في المستشفيات او سكرتيرات في العيادات الصحية الخاصة. ويظهر قطاع التعليم ايضا تفاوتنا اكبر بين تشغيل النساء في التعليم على مستوى المدارس وبين تشغيلهن في الكليات والجامعات.

جدول رقم (١١) : نسبة الذكور الى الاناث في الهيئات التدريسية في ثلاثة مستويات تعليمية (في الاقليمين) ١٩٩٥/١٩٩٦

المستوى التعليمي	ذكور	اناث	المجموع
كل المراحل المدرسية	٥٣٩٪	٤٦١٪	١٠٠٪
كليات المجتمع	٨٢٥٪	١٧٥٪	١٠٠٪
الجامعات	٨٧٥٪	١٢٥٪	١٠٠٪
مجموع العاملين في التعليم	٥٥٩٪	٤٤١٪	١٠٠٪

رغم ان هذا الجدول لا يشمل معلمي مرحلة ما قبل المدرسة، الا انه من المعروف ان النساء يشكلن الاغلبية الساحقة بين معلمي هذه المرحلة، بل ان ذلك هو المعيار المفترض محليا<sup>٢٤</sup>. وعلى ذلك، يتجلى نموذج واضح جدا، تسود فيه اغلبية من النساء المعلمات في المراحل التعليمية الدنيا من النظام التعليمي، بحيث يكون

<sup>٢٣</sup> هذان هما المجالان الرئيسان اللذان يتم فيهما تشغيل النساء في قطاع الصحة . وحيث انهما قطاعان فرعيان فانه لم يجر ادراجهما في الجدول .

<sup>٢٤</sup> ان عدم توفر المعلومات حول جنس العاملين في مرحلة ما قبل المدرسة (معلمين ومعلمات) . هو السبب لان ينظر الى التعليم في هذه المرحلة بشكل واسع على انه قطاع خاص بالنساء. اما التعداد الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية على دور الحضنة ومراكز تعليم الاطفال في مرحلة ما قبل المدرسة . والتي تعتبر دراسة شاملة بكل المقاييس . فانها لا تذكر جنس العاملين في هذه المراكز (انظر دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ايار ١٩٩٦) . ولكننا نجد ان مجموع العاملين في التعليم الوارد في اسفل الجدول يشمل معلمي مرحلة ما قبل المدرسة .

عددهن مساويا تقريبا للرجال المعلمين في المراحل المدرسية المختلفة، ولكن ينخفض عددهن بشكل ملحوظ في هيئات التعليم العالي. هذا على الرغم من ان الجسم الطلابي في التعليم العالي يظهر نسبا متماثلة من الجنسين، (الاناث ٥٢٪ من اجمالي عدد الطلاب في كليات المجتمع و٤٣٪ من اجمالي عدد طلاب الجامعات، في السنة الاكاديمية ١٩٩٥/ ١٩٩٦).

ولا يبدو الفصل بين الجنسين في التعليم هو العامل الحاسم الذي يحدد النمط العام لنسب المعلمين والمعلمات، بل يبدو ان ما يقرر ويحدد ذلك هو الافتراضات الخاصة بالادوار والقدرات الطبيعية للرجال والنساء. اذ يفترض أن العمل في مرحلة ما قبل المدرسة هو الدور "الطبيعي" للنساء، حيث إن العناية بالصغار هي امتداد لادوارهن كامهات. وربما كانت هناك افتراضات مماثلة تنطبق على دور النساء كمعلمات في المدارس، رغم احتمال أن يكون العزل ما بين الجنسين في المدارس قد لعب الدور الاكبر تاريخيا في تبرير تشغيل النساء في التعليم. ولا ينظر الى التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، او في المدارس، على أنه مهنة ذات مكانة او مهنة تتطلب مهارة عالية. وينعكس هذا على سلم رواتب هذه المهنة المتدني جدا. وقد تكون هذه المكانة المتدنية ناتجة عن الاعداد الكبيرة من النساء العاملات في التعليم. وبالمقابل فانه ينظر الى التعليم العالي الذي يغلب فيه المعلمون الرجال، على انه مهنة ذات مكانة وخبرة عاليتين، ويظهر ذلك ايضا في الرواتب العالية نسبيا.

وهناك مجموعة ثانية من النشاطات في قطاع الخدمات، تظهر فيها اعداد كبيرة نسبيا من النساء العاملات. وهذه النشاطات هي على النحو التالي مرتبة من الاكبر الى الاصغر حجما من ناحية تشغيل النساء : "الوساطة المالية" (٢٠١٪ من النساء)، "خدمات شخصية / اجتماعية اخرى" (١٦٦٪ من النساء)، "عقارات/ ايجار / نشاطات تجارية" (١٤٣٪ من النساء). اما "الوساطة المالية" فتشمل البنوك، والصرافة وشركات التأمين. كما تشمل "خدمات شخصية / اجتماعية اخرى" بالاساس نشاطات عناية شخصية، (مثل قص وتصفيف الشعر ومراكز التجميل، وخدمات الغسيل والكي). وتشمل "العقارات والايجارات والنشاطات التجارية" العمل على الحاسوب والمؤسسات القانونية والمحاسبية والنشاطات البحثية والتطويرية، والشركات الهندسية والمعمارية<sup>٢٥</sup>. وفي الضفة الغربية، نجد ان ثلثي النساء العاملات في مجال الوساطة المالية، يعملن في شركات التأمين، بينما نجد ان اغليتهن في غزة يعملن في البنوك، أما مجال الخدمات الشخصية والاجتماعية، فان اغلبية النساء العاملات فيه يعملن في قص وتصفيف الشعر والتجميل، مع انهن يشكلن الاقلية بين مجمل العاملين في هذين المجالين، اذ تشكل النساء ٢٨٦٪ من العاملين في قص الشعر والتجميل في الضفة الغربية و ١٧٨٪ في غزة.

هناك فئتان اخريان في قطاع الخدمات يستحقان الذكر لاهميتهما. الاولى هي الادارة العامة / الضمان الاجتماعي والاخرى هي الفنادق / المطاعم. ويتضح ان عددا للنساء العاملات في مجال الادارة العامة منخفض، اذ ان النسبة بين الجنسين فيه هي امرأة واحدة مقابل عشرة رجال. وفي الضفة الغربية، فان معظم النساء العاملات في هذا القطاع يعملن في "تنظيم الرعاية الصحية"، بينما تعمل الاغلبية في قطاع غزة في "تنظيم الوكالات"، ويبدو هذا سلبييا بشكل عام مقارنة بالوضع في دول شرق اوسطية اخرى، حيث تشكل النساء جزءا رئيسا من الهيئات المساندة في الدوائر الحكومية. وحيث ان المعلومات المذكورة اعلاه تستند الى احصائية اجريت سنة ١٩٩٤، حين كانت دوائر السلطة الفلسطينية لا تزال في المراحل الاولى من التشكل، فمن المحتمل ان تعكس هذه البيانات الوضع الذي كان سائدا في ظل الادارة المدنية الاسرائيلية. ولا

<sup>٢٥</sup> النشاط المكون لكل فئة من هذه الفئات مشروح بالتفصيل في التعداد العام للمنشآت الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية (انظر دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ايار ١٩٩٥ ، ١٨).



يمكن تأكيد ما اذا كان الوضع قد تغير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، الا باجراء مسح جديد. وفيما يتعلق بقطاع الفنادق / المطاعم، فان الوجود المنخفض جدا للنساء فيه هو امر مدهل. ففي الضفة الغربية، نجد ان النساء يشكلن اقل من ٦٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع، وفي قطاع غزة يشكلن اقل من ١٪، حيث ان نسبة النساء هي اقل من ٣٪ من مجموع العاملين في المطاعم، و ٥٤٪ من مجموع العاملين في الفنادق في الضفة الغربية، و ١٨٪ في قطاع غزة، ودون الدخول في تفاصيل، فان هذا يضع الاصبع على عقبة صعبة، تعترض دمج النساء في صناعة السياحة التي جعلت مؤخرا محورا رئيسا للتنمية الاقتصادية الوطنية.

## التجارة

تشغل التجارة الداخلية عددا اكبر من العاملين، مما يشغله أي نشاط آخر في المجال الوطني غير الزراعي<sup>٢٦</sup>. وفي الوقت نفسه، فانها تحتل المرتبة الثانية بين النشاطات الاقتصادية الاربعة، من حيث انخفاض تشغيل النساء فيها، وهي الخدمات والصناعة والبناء والتجارة. ان معظم مثل هذه المؤسسات هي مؤسسات صغيرة ذات ملكية وادارة عائلية، لا يتجاوز عدد الذين تشغلهم كل منها خمسة أشخاص، وينطبق ذلك على ٩٥٪ من مجموع هذه المؤسسات<sup>٢٧</sup>. الجدول التالي يقدم البيانات الخاصة بتشغيل الرجال والنساء في التجارة.

جدول رقم (١٢) : النشاط الاقتصادي، التجارة

كلاهما النسبة	قطاع غزة				الضفة الغربية				القطاع الجنس
	النسبة المئوية		العدد الاولي		النسبة المئوية		العدد الاولي		
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	
٩٨ : ١	٩٨٥٢	١٨٨	٤٣٢	٨	٨٦٥	١٣٤	٦٧٦	١٠٥	مبيعات بالجملة - سلع منزلية اخرى
٤٤ : ٢	٩٩٥١	٥٩	٢١٥	٢	٩٦٥٧	٣٣	٢٣٠	٨	مبيعات بالجملة - ملابس واحذية
٤٣ : ١	٩٩٣٢	٧	٣٥٧٩	٢٦	٩٦٨٨	٣٢	٥٩٢٨	١٩٦	* مجموع تجارة الجملة
٨٤ : ١	٨٩٩	١١٢	٣٩٩٦	٥٠٩	٨٩٧	١٠٣	٩٨٤٧	١١٣٢	بالمفرق فسي الحواريات - موادغذائية
٥ : ١	٩٣٧	٦٣	١٣٩٩	٩٥	٨٨٤	١١٦	٤١٦٤	٥٤٩	بالمفرق ملابس واحذية
١٢ : ١	٩٣٤	٦٦	١١٠٨٨	٧٨٤	٩٢٢	٧٨	٢٧٦٠٥	٢٣٥٩	*مجموع تجارة المفرق

\* يشمل المجموع جميع القطاعات بما فيها تلك التي لا تظهر في الجدول.

<sup>٢٦</sup> انظر دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، أيار ١٩٩٥، ٥٨.

<sup>٢٧</sup> تم احتساب هذه الارقام بناء على احصائيات دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، أيار ١٩٩٥، ٤٥.

للنساء حضور اكبر نسبيا في تجارة المفرق منه في تجارة الجملة، حيث تبلغ النسبة بين الجنسين في الاولى امرأة ١ : ١٢ رجلا، بينما تبلغ النسبة في الثانية امرأة ١ : ٤٣ رجلا. ومع ذلك، فان الفروق بين الاقليمين هامشية، حيث تشكل النساء ٧٨٪ من مجمل العاملين في تجارة المفرق في الضفة الغربية و٦٦٪ في قطاع غزة. اما بالنسبة لتجارة الجملة فتشكل النساء ٣٢٪ من مجمل العاملين فيها في الضفة الغربية، وأقل من ١٪ في قطاع غزة، مما يمثل احد القطاعات الاكثر خضوعا لهيمنة الرجال في المجال الوطني غير الزراعي، الى جانب مجالات التحجير والكهرباء والمياه.

ويعمل هذا العدد القليل من النساء الموجودات في مجال تجارة المفرق، في حوانيت غير متخصصة ببيع المواد الغذائية وحسب، بل تبيعها الى جانب سلع اخرى. ويمكن الافتراض بأن ذلك يعني وجود بقالات جانبية مرفقة ببيوت العائلات. كما يعملن بدرجة اقل في دكاكين تبيع ملابس خاصة بالاطفال والنساء. اما فيما يتعلق بتجارة الجملة فان الاغلبية الساحقة من النساء العاملات فيها يبعن "مواد منزلية اخرى". واستنادا الى البيانات، فان اعداد النساء العاملات في تجارة المفرق بدون اجر، باعتبارهن من افراد العائلة، هو عدد هامشي مقارنة بعدد الرجال.

قطاع التجارة بشكل عام، هي قطاع تقليدي له تراث تاريخي طويل وثقافة متطورة، يسيطر عليه الذكور. كما ان الشبكات التي تدعم التجار من موردين وصيارفة وزبائن وتجار آخرين، لا تمثل علاقات اقتصادية وحسب، بل علاقات اجتماعية ايضا، غالبا ما تكون قد نشأت وتطورت عبر الاجيال. وتقوم هذه الشبكات بدور اجهزة تنظيمية غير رسمية لضمان الحصول على القروض، وسداد الدين، في نظام يعتمد الى حد كبير على استلام البضاعة برسم البيع. ولهذا فان عدم توفر المصادر الراسمالية الضرورية للنساء للعمل في التجارة، ما هو الا احدي العقبات، لعل الالم منها هو صعوبة اختراقهن هذه الشبكات الاساسية جدا في الاشكال التجارية التقليدية. وهناك تقارير تشر الى انه، وحتى وقت قريب، تعتبر الفكرة القائلة بان اقراض النساء امر غير مأمون من ضمن ممارسات المؤسسات في قطاع غزة وقد اعربت النساء عن انهن واجهن صعوبات جمة عندما حاولن فتح حساب بنكي خاص بهن، او عندما اردن تسجيل اعمال باسمائهن.

## البناء

البناء هو النشاط الاقتصادي الرئيس الرابع في المجال الوطني غير الزراعي، ونسب تشغيل النساء فيه هي الاسوأ بين النشاطات الاخرى.

جدول رقم (١٣) : النشاط الاقتصادي، البناء

كلاهما	قطاع غزة				الضفة الغربية				القطاع
	نسبة مئوية		عدد اولي		نسبة مئوية		عدد اولي		
نسبة	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	الجنس
١ : ٢٤	٩٨٢	١٨	١٢٤٨	٢٤	٩٤٤	٥٦	١٦٤٠	٩٨	البناء

يشمل قطاع البناء (باعتباره ضمن المجال الوطني غير الزراعي)، نشاط البناء الجاري في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط تحت اشراف متعهدين فلسطينيين، وتستند المعلومات المذكورة اعلاه الى تعداد اجري سنة ١٩٩٤، وتمثل مرحلة جاءت في بداية ازدهار البناء المحلي، الذي واكب اتفاقيات أوسلو. ولذا فمن المحتمل ان تكون الاعداد الاجمالية للعاملين في هذا القطاع سنة ١٩٩٦ اعلى من ذلك بكثير. وليس من المفاجيء ان تحتل النساء نسبة ٥٦٪ من مجمل العاملين في البناء في الضفة الغربية، و١٨٪ في قطاع غزة، اذا ما اخذنا بالاعتبار الغياب العام للنساء عن نشاطات تتضمن عملا جسديا ثقيلًا. ومن الواضح ان هؤلاء النسوة القلائل لسن عاملات بناء، انما يعملن حقيقة في نشاطات تقدم خدمات مساندة في شركات المقاولات والتعهدات.

## المكانة المهنية

تشير المكانة المهنية الى الترتيب الهرمي للمهن المختلفة، استنادا الى مستوى المهارة والاعتبار والى الاجر بدرجة اقل. اذ ان المكانة الاعلى ترتبط عادة بمستويات اعلى من التعليم والمهارة، رغم ان المهارة قضية يدور حولها كثير من الجدل. ويظهر التقسيم والترتيب على اساس النوع الاجتماعي واضحين ايضا، في طريقة توزيع النساء على المراكز المهنية، حيث نرى ان وجود النساء يتركز في مراكز قليلة فقط، ويغيب عن مراكز اخرى. البيانات التالية، مستقاة من المسح الاول<sup>٢٨</sup> للقوى العاملة، الذي اجرته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية. ولذا فهي تتناول العمل المنجز في اسرائيل وفي الزراعة، ولا تقتصر فقط على سوق العمل الوطني غير الزراعي.

جدول رقم (١٤) المكانة المهنية لقوى العمل الرسمية حسب الجنس والمنطقة

المهنة	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	رجال	نساء	رجال	نساء
مشروعون وموظفو الادارة العليا	٨٤٩٩	١٥٠١	٩٠٥	٩٥
الفنيون والمتخصصون والكتبة	٦٤٨٨	٣٦٢٢	٧٧٢٢	٣٢٨٨
العاملون في الخدمات والباعة في الاسواق	٨٩٥٥	١٠٥٥	٩٢٧٧	٧٣٣
العاملون المهرة في الزراعة وصيد الاسماك	٦٢٤٤	٣٧٢٦	٨٠٢٢	١٩٨٨
العاملون في الحرف وما اليها من مهن	٩٢٥٥	٧٥٥	٩٣٩٩	٦٠١
مشغلو الات ومجموعها	٩٩٢٢	٠٨٠	١٠٠٠	-
المهن الاولى	٩٢٨٨	٧٢٢	٩٦٩٩	٣٠١

<sup>٢٨</sup> دائرة الاحصاء، المركزية الفلسطينية، نيسان ١٩٩٦.

يتضح من هذا الجدول ان النساء يتركزن في مجالين مهنيين: الاول، المهنيون والكتبة والمساعدون الفنيون، والآخر القطاع الزراعي. اما المجال الاول فهو ذو مكانة عالية جدا على السلم المهني، واما المجال الآخر فذو مكانة منخفضة جدا. وربما كان الهم من ذلك، ان النساء ممثلات بشكل محدود في اعلى السلم المهني (في الادارة)، وانهن ممثلات ايضا بشكل محدود جدا في القاعدة، حين لا يتعلق الامر بالزراعة (مهن اولية، وحرف ومشغلو مصانع وآلات). اما البيانات الاجمالية فتشير الى نموذج مماثل للفصل والتركيز على اساس النوع الاجتماعي، وفق ما توصلنا اليه في الجزء الاخير الخاص بالنساء في القطاعات المختلفة من المجال غير الزراعي. ومما له اهميته على كل حال، ان النساء لسن في المستويات الوظيفية الأدنى وحسب، بل هن ممثلات بشكل عال في الفئة المتوسطة من المهنيين والفنيين والكتبة. مما يعني ان النساء ممثلات بشكل كبير في فئات التعليم والتدريب والمساعدة الادارية والسكرتاريا، لا كطبيبات ومديرات شركات ومديرات مدارس او مسؤولات في الوزارات.

ومع انه لم يجر انزال النساء الى اسفل الدرجات المهنية، الا ان هناك نمودجا واضحا من التمييز على اساس النوع الاجتماعي يتمثل في الاجور في اسواق العمل الوطني الزراعي وغير الزراعي. ولهذا التمييز في الاجور بعدان: قد يحصل الرجال والنساء على اجور متباينة مقابل العمل نفسه من ناحية، وقد يكون سلم الرواتب في القطاعات التي تتركز فيها النساء منخفضا، بغض النظر عن مستوى المهارة والتعليم المطلوب. ففي مسح اجري على ٢١٦ مؤسسة ومنشأة، وجدت دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية ان مستوى معدل الاجر للموظفين الرجال في تشرين الاول ١٩٩٤، كان ٢٩٤ دينار اردنيا (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون الاول ١٩٩٥). كما ان فرص الحصول على عمل كامل كانت اكبر بالنسبة للرجال العاملين باجر منها بالنسبة للنساء، حيث كان يتاح للرجال العمل بمعدل ١٦٣ ساعة شهريا، مقابل معدل ١٥٠ ساعة عمل شهريا بالنسبة للنساء.

جدول رقم (١٥) : الفرق في الاجور حسب الجنس والمكانة المهنية بين القوي العاملة الرسمية.

المهنة	معدل الاجر الشهري للنساء (بالدينار الاردني)	معدل الاجر الشهري للرجال (بالدينار الاردني)	فرق الاجور
المشروعون وموظفو الادارة العليا	٣٤٨	٥٧٥	٢٢٧
المهنيون المتخصصون	٢٨٢	٣٠٨	٢٦
الفنيون والمهنيون المساعدون	٢٣٠	٢٩٧	٦٧
الكتبة	٢٢٠	٢٧٠	٥٠
عمال الخدمات والباعة في الاسواق	٢١٣	٢٦١	٤٨
العاملون المهرة في الزراعة، وصيد الاسماك والحرف	١٦٣	٣٠٧	١٤٤
مشغلو الآلات ومجموعها	١٨٣	٢٥١	٦٨
المهن الاولى (غير مهرة)	١٩٢	٢٠٦	١٤
المجموع	٢٦٤	٢٩٤	٣٠

المصدر : دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون الاول ١٩٩٥، ٢٧.

يظهر ان التمييز الاكبر في الاجور يسود في المهن الاكثر تميزا (المديرون وموظفو الادارة العليا)، حيث يصل معدل الفرق في الاجور بين الرجال والنساء الى ٢٢٧ دينارا اردنيا في الشهر، كذلك بين العمال المهرة (١٤٤ دينارا أردنيا). كما يتبين ان هناك قدرا اقل من التمييز في الاجور في المهن الاقل مهارة، ولكن اجور هذه المهن تمثل ادنى الاجور بالنسبة للرجال. ويتساوى الوضع ايضا نسبيا بين المهنيين (الاطباء، المحامون، والاساتذة. الخ)، اما الزراعة فيتبين انها تمثل التمايز الثاني حجما في الاجور، حيث ان الرجال يحققون اجرا يساوي ضعف اجر النساء تقريبا. ويعود هذا الى حقيقة واقعة هي أن النساء في هذا القطاع، يعملن في الاساس بلا اجر باعتبارهن أفراد عائلة. بينما نجد ان الرجال اما ان يكونوا عمالا في الزراعة الاسرائيلية او اصحاب ارض يعملون فيها لصالحهم.

ولا يبدو المعدل العام للفرق في الاجور بين الرجال والنساء كبيرا جدا، حيث يصل الى ٣٠ دينارا شهريا او ٣٦٠ دينارا سنويا، ومع ذلك فاذا حللنا الوضع من منظور مختلف، فان نماذج الفرق في الاجور تبين انه يدفع للنساء اجر بمعدلات الاجور التي يتقاضاها الرجال، ولكن على درجة مهنية او درجتين اقل من مستواهن الحقيقي. فاذا كانت مستويات اجور النساء منظمة وفق اقرب معدل لاجور الرجال في المهن المختلفة، فاننا نجد المرادفات التالية:

نساء مشرعات، مديرات شركات = مهنيون رجال

نساء مهنيات = كتبة رجال

نساء مهنيات مساعدات = مشغلو مشاريع وألات

نساء كاتبات = مهن اولية للرجال (لا تحتاج الى مهارة).

او

حوانيت تقدم خدمات للذكور، وحوانيت في الاسواق = نساء مهنيات

رجال في الزراعة وصيد الاسماك = نساء مهنيات

مشغلو مصنع أو آلات - رجال = نساء مهنيات مساعدات

مهن أولية للرجال (لا تحتاج الى مهارة) = نساء عاملات في الحوانيت والاسواق

قياسا على المراكز المهنية التي تشغلها النساء وتتطلب على الاقل دورة تدريب بعد المرحلة الثانوية، فان مراكز الرجال المهنية المساوية لها في الاجر، هي مراكز تحتاج الى عمال مهرة أو غير مهرة. وفيما يتعلق بالمراكز المهنية التي تتطلب مهارة جزئية، او التي لا تتطلب مهارة، وتحتلها النساء، فان المعادل الوحيد الذي يمكن ان نجده هو أن النساء العاملات في الحوانيت والخدمات والاسواق، يحصلن على اجر اعلى بقليل من اجر الرجال في المهن الاولية. والعكس صحيح ايضا، اذ ان المهن التي يشغلها الرجال، ذات المهارة الجزئية، او التي لا تحتاج الى مهارة، تحقق اجرا مكافئا لاجور النساء في المهن التي تتطلب منهن تعليما بعد التخرج.

ويظهر في عدد من المهن التي تتركز فيها النساء، ان سلم الرواتب منخفض لكلا الجنسين. ففي الفنتين اللتين تتركز فيهما النساء العاملات، وهما الفتيون / المهنيون المساعدون و الكتبة، فان مستويات اجور

الرجال مشابهة لاجور العمال الرجال العاملين في الخدمات والحوانيت والسوق. والعمال الرجال العاملون في هذه الفئات يحصلون على اجور أقل مما يحصل عليه العاملين المهرة من الرجال في مجالات الزراعة والحرف والصيد. ومع انه قد يكون لهذه المهن مكانة اجتماعية اعلى، الا انها قد تكون اقتصاديا اقل قيمة لانها تعتبر "مهنا نسائية".

## التعليم والحصول على فرص عمل

ما هي المتطلبات اللازمة للنساء كي يتمكن من الدخول الى سوق العمل الوطنية غير الزراعية؟ ان ٣٩٪ من النساء في القوى العاملة في الضفة الغربية و٥٧٪ في قطاع غزة، هن من الحاصلات على تعليم ما بعد المرحلة الثانوية، مما يوحي بأن هناك ارتباطا قويا بين التعليم العالي وامكانية النساء في الحصول على عمل رسمي. بينما يبدو انه لا يوجد ارتباط كهذا بين التحصيل العلمي وحصول الرجال على العمل. ان ١٧٪ فقط من الرجال المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية، و ٢٨٪ من امثالهم في قطاع غزة حاصلون على درجات تعليمية عالية بعد المرحلة الثانوية، اضافة الى ذلك فان توزيع الرجال في القوى العاملة على مستويات التعليم المختلفة متعادل.

جدول رقم (١٦) : العاملون من الرجال والنساء (قوى عاملة رسمية) حسب سنوات الدراسة التي انهوها

قطاع غزة		الضفة الغربية		سنوات التعليم
اناث	ذكور	اناث	ذكور	
٩ر٤	٢ر٧	١٥ر٢	٣ر٢	بدون تعليم
٦ر٩	٢٣ر٦	١٧ر١	٢٣ر٢	١-٦ سنوات (مستوى ابتدائي)
٢ر٣	٢٠ر٣	١٣ر٨	٢٩ر١	٧-٩ سنوات (مستوى اعدادي)
٢٣ر٣	٢٤ر٥	١٥ر٣	٢٧ر٧	١٠-١٢ سنة (مستوى ثانوي)
٥٧ر١	٢٨ر٠	٢٨ر٦	١٧ر١	١٣ + سنة (مستوى ما بعد الثانوية)
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

المصدر : دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، أيار ١٩٩٥.

من المنطقي ان يؤدي انتشار النساء في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، الى ان النساء المنخرطات في القوى العاملة ذوات تعليم عال، وعلى ضوء العدد المحدود من القطاعات الاقتصادية المفتوحة امامهن، فان هذه المستويات الاعلى من التحصيل العلمي تعتبر في الحقيقة مؤشرا سلبيا. اذ ان تركيز النساء في قطاعات مختلفة من الاقتصاد وعزلهن عن مجالات اخرى، مسألة لا تخضع لاختيار النساء المهني. وكما أشرنا فيما سبق، فان تركيز النساء العاملات في قطاعات معينة، انما يعكس الطلب على عمالة النساء فيها، او يعكس على الاقل امكانية وصول النساء العاملات الى هذه القطاعات. وفي الوقت نفسه، فان غياب النساء عن قطاعات مختلفة، انما يعكس عدم امكانية وصولهن اليها. وفي هذا السياق، فان

التحصيل العلمي بعد المرحلة الثانوية، هو في الحقيقة متطلب رئيس يزيد بشكل جوهري من فرص النساء في الحصول على عمل. وباعتباره كذلك، فإن النساء الكثيرات اللواتي يواجهن عقبات في الحصول على تعليم عال، يواجهن ايضا عقبات اكبر في الحصول على عمل مأجور، وخاصة مقارنة بنظرائهن من الرجال ذوي التحصيل العلمي في مجالات مختلفة.

ولا يعتبر التحصيل العلمي العالي بحال، ضماناً لدخول النساء مجال العمل. فالقطاعات المهنية القليلة التي تشغل نساء (والتي تتطلب كفاءات علمية عالية نسبياً)، غير قادرة على استيعاب اعداد النساء الباحثات عن عمل، فإغلبية النساء المسجلات عاطلات عن العمل (٦٢,٣٪)، انهين ١٣ سنة او اكثر من الدراسة، قياساً بنسبة ١٩,٣٪ فقط من الرجال العاطلين عن العمل، (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون الثاني ١٩٩٧، ٩٦). قد تكون هؤلاء النسوة خريجات جديدات، ومن المحتمل ان يخرجن خارج القوى العاملة بعد مدة معينة من عدم حصولهن على عمل، وذلك لتحل محلهن السنة التالية خريجات جديدات يدخلن في مسار البحث عن عمل.

اما النموذج الاخر من التحصيل العلمي بين النساء في القوى العاملة، فانه يطرح مسألة تشير الى ان المشاركة في القوى العاملة، تؤثر سلباً على تعليم النساء. ففي الضفة الغربية، نجد ان مستوى تعليم ٣١٪ من النساء العاملات، يتراوح ما بين عدم التعليم والمستوى الابتدائي من التعليم، بينما نجد ان نسبة النساء من هذه الفئة في قطاع غزة لا تتجاوز ١٥٪. وتعمل هؤلاء النسوة في الزراعة، حيث ان العائلة هي التي تقرر مشاركة النساء في هذا المجال كما ذكرنا سابقاً. وبالتالي، فان حاجة العائلات الى عمل النساء في الزراعة، يؤدي الى اضعاف تحصيل النساء التعليمي، وهكذا نرى ان الزراعة ليست مجالاً تجد فيه النساء ذوات المستويات التعليمية المنخفضة عملاً، بل على العكس من ذلك، اذ ان تشغيل النساء في هذا المجال، يؤدي الى انخفاض تحصيلهن العلمي.

## الاقتصاد غير الرسمي

أظهرت نتائج المسح الذي أجرته فافو/ فالكوت سنة ١٩٩٣ بأن النساء شكلن ٦٠,٦ ٪ من مجموع العاملين في قطاع العمل غير الرسمي في قطاع غزة، و ٥٥,٦ ٪ في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية<sup>٢٩</sup>. أي أن المسح توصل إلى أنه بالإجمال تشكل النساء أكثر من نصف مجموع العاملين في القطاع غير الرسمي في فلسطين. ورغم أنه ينبغي استخدام هذه البيانات بحذر كما ذكرنا سابقاً، إلا أن هذه النتائج توحى بأن الوضع السائد من حيث هيمنة النساء على القطاع غير الرسمي، إنما يشبه الوضع في دول نامية أخرى.

استحدث المنظرون الاقتصاديون مفهوم الاقتصاد غير الرسمي في الستينيات، في محاولة لتفسير كيف أصبحت قطاعات التصنيع المدني غير قادرة على استيعاب فائض العمالة الناجم عن انماط هجرة الريف إلى المدينة في العالم الثالث. ولقد أدت زيادة العمالة إلى تفشي أنماط من البطالة الجزئية التي دفعت بالمهاجرين الفقراء، إلى الاعتماد على استراتيجيات البقاء الاقتصادية المستندة إلى القيام بنشاطات الكفاف المدنية مثل تجارة الشارع وتقديم الخدمات الشخصية. (ماكيوان سكوت ١٩٩٤، ١٦). ولقد كان أحد الافتراضات الأساسية لتحليلي القطاع غير الرسمي أن الطبيعة المجزأة أو الاستيعابية لاسواق العمل الرسمية، تؤدي بالعمال المهمشين أو العاملين جزئياً الى ممارسة استراتيجيات التشغيل الذاتي. ولقد ميز الاقتصاديون على وجه العموم بين أسواق العمل الرسمية وغير الرسمية باتباع الخصائص المميزة التالية:

<sup>٢٩</sup> تم احتساب هذه النسب باعتماد الاحصائيات التي وردت في اوفنسوز ١٩٩٤، ٦٢.

أسواق العمل الرسمي: وتمثل مشاريع كبيرة عمادها العمل بأجر أو راتب، وقوى عاملة تتميز بمستويات تكنولوجية ومهارات أعلى. ويتطلب الدخول إلى هذه الاسواق شهادات تعليم ومهارة وعضوية في النقابات. والعمل هنا محمي بتشريع يضمن حدا أدنى للأجور وامنا وظيفيا. أما إحدى النتائج الناجمة عن الوضع القانوني لمثل هذه المشاريع، فهي الضرائب التي تفرض عليها.

أسواق العمل غير الرسمي: وتمثل مشاريع صغيرة (غالبا ما تكون خارج نطاق سلطات الضريبة)، ويعمل العمال فيها على اساس انها مشاريع خاصة بهم، او انهم مساعدون من أفراد العائلة لا يتقاضون اجرا أو انهم متدربون أو خدم. ويكون المستوى التكنولوجي منخفضا أو غير موجود أصلا. وهذه السوق لا تتطلب شهادات تعليمية أو خبرة أو عضوية نقابة. أما مستوى رأس المال الموظف فيكون منخفضا ويكون الدخل منخفضا أيضا. ولا يوجد تشريع حماية ولا استقرار وأمن وظيفيان (ماكيوان سكوت ١٩٩٤، ١٧).

وقد اتبع كثير من الاقتصاديين نقطة حد فاصلة للتمييز ما بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي، تعتمد على حجم العمل، معرفين القطاع غير الرسمي على انه يمثل المشاريع التي تشغل اقل من خمسة عمال (ماكيوان سكوت ١٩٩٤، ٤٨). ولو استخدم هذا التصنيف في فلسطين، لكان نصيب ٨٧٪ من مجموع المنشآت التي أوردتها قائمة تعداد المنشآت (المجال الوطني غير الزراعي) ضمن القطاع غير الرسمي (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، أب ١٩٩٥، ٢١). ويشير هذا إلى الطبيعة المشوهة لتطور المشاريع في فلسطين، بسبب التقييدات الصارمة التي فرضت على المشاريع في فلسطين في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وبموجب مثل هذه التعريفات الدولية، فان معظم المشاريع الفلسطينية تعتبر غير رسمية، ولذلك فان التعريف المستخدم هنا يتعلق بنشاطات تقع خارج تعداد المنشآت، وهي في الغالب نشاطات تتم في البيوت والشوارع، وجميعها دون استثناء تقريبا تشغل أفراد العائلة<sup>٢٠</sup>. وببساطة فان هذا غالبا ما يعني مشاريع غير مسجلة.

وخلال العقد الماضي، بحث عدد من الدراسات في الطرق المعينة التي تنشط فيها أدوار النوع الاجتماعي، وفي الافتراضات القائمة حوله بغرض التأثير على توزيع النساء في القطاع غير الرسمي، وكذلك على نشاطات معينة داخله (ماكيوان سكوت ١٩٩٤، ٢٩). وقد توصلت الأدبيات العالمية الى نتيجتين أساسيتين هما: التركيز غير المناسب للنساء في القطاع غير الرسمي، وأنه يغلب على نشاطاتهن غير الرسمية أنها مكملة لادوارهن البيئية.

ومن المثير للسخرية، أن الدراسات القليلة التي استهدفت القطاع غير الرسمي في الضفة الغربية وقطاع غزة تركزت بشكل تام على النساء، مستنتجة انه لا تتوفر بيانات حول العاملين من الرجال في هذا القطاع. ومن الأمثلة على مجالات العمل غير الرسمي بالنسبة للنساء الفلسطينيات والتي جرى توثيقها، هي البيع المتجول والعمل في البيوت على تصنيع الأغذية الجاهزة وقص وتصفيف الشعر، والعمل بالقطعة في خياطة الملابس لحساب متعهدين من الباطن. يعرض الجدول التالي بيانات حول أربعة نشاطات من العمل غير الرسمي مأخوذة من عدد من الدراسات الجزئية مما يبين خصائصها الديمغرافية.

<sup>٢٠</sup> قد يشمل هذا التعريف العملي عمال البيوت الذين يعملون لحساب متعهدين من الباطن، ولكنه لا يشمل ورشات التعاقد من الباطن نفسها.



الخصائص الديمغرافية المعيارية	بائعات متجولات (غزة)	منظفات خضار في البيوت (منطقة نابلس)	خياطات في البيوت (منطقة رام الله)	قص شعر في البيوت (منطقة نابلس)
العمر	+ ٤٠	+ ٤٠	٢٠ - ٣٠ البعض فوق الأربعين	٢٠-٢٩ / ٣٠-٣٩
التعليم	دون تعليم	٤ سنوات	٦ سنوات	٦ سنوات
الحالة الاجتماعية	متزوجات/ أرامل	متزوجات	متزوجات	متزوجات
نوع العائلة	زوجان مع أطفال/ المرأة هي معيلة الأسرة	زوجان مع أطفال	زوجان مع أطفال	زوجان مع أطفال
حجم العائلة	تتراوح من ٣-١٨ فردا	٥-١٠ (أفراد بمعدل ٧,٤)	٥-١٠ أفراد	٣-١٢ فردا
مكان الإقامة	مخيم	مدينة	مدينة/ قرية/ مخيم	مدينة/ قرية

المصدر: البيانات المذكورة مستقاة من دراسات عديدة وردت في الاصدار التالي لشؤون المرأة/ نابلس وآخرون، ١٩٩٤. *Self-Employed Women in the Informal Economy of the Occupied Palestinian Territories*

أما أكثر العوامل الديمغرافية أهمية والمشاركة بين النساء في هذه الأنشطة الأربعة عاملان، هما كبر سنهن مقارنة بأعمار النساء العاملات في المجال الوطني غير الزراعي، وكذلك هيمنة وجود النساء المتزوجات اللواتي لديهن أطفال. وتؤيد هذه النتائج نتائج المسح الذي أجرته فالكوث سنة ١٩٩٣، والذي توصل أيضا إلى أن أغلبية النساء المشاركات في نشاط القطاع غير الرسمي هن من فئات متوسطة العمر أو اكبر من ذلك (أوفينسون ١٩٩٤، ٧٩، ٨٢). ومع ذلك فإن هناك مجموعتين من الأعمار غالبتان في الدراسات الجزئية. المجموعة الأولى هي من نساء فوق سن الأربعين يعملن بائعات متجولات ويقمن بتنظيف الخضار للتجار في بيوتهن، والمجموعة الأخرى تضم نساء في العشرينات والثلاثينات من اعمارهن، يعملن في بيوتهن في مجالي قص الشعر والخياطة اللذين يحتاجان إلى مهارة اكبر.

أما مستويات التحصيل العلمي فهي منخفضة بين النساء في القطاع غير الرسمي بالمقارنة مع القطاع الرسمي، إذ تتراوح ما بين انعدام الدراسة في صفوف البائعات المتجولات والعاملات في تنظيف المواد الغذائية، وما بين إنهاء الدراسة الثانوية بين اللواتي يعملن في قص الشعر والخياطة في البيوت. ونلاحظ أن النساء في هذه الأنشطة الأربعة المذكورة في الجدول لم يحصلن في الغالب على أكثر من ست سنوات من التعليم. إن المستويات التعليمية المنخفضة للعاملات غير الرسميات هو أمر في غاية من الأهمية، على ضوء أن التحصيل العلمي العالي هو أحد المتطلبات الضرورية لدخول النساء إلى معظم مجالات العمل الوطني غير الزراعي. ومن المهم أن نلاحظ أن النساء في قطاعات العمل غير الرسمية الأكثر مهارة (كالخياطة وتصفيف الشعر)، هن في اغلب الأحيان خريجات دورات تدريبية توفرها جمعيات خيرية.

المجموع النسبوي
السكان والنسبية
الأسرة
الاقتصاد والعمل
النوع الاجتماعي
التعليم
السياسة
الثقافة
الصحة
النوع الاجتماعي والتنمية

إلى جانب التحصيل العلمي المنخفض نسبياً، فإن القاسم المشترك الأكبر بين النساء في القطاع غير الرسمي هو أنهن متزوجات ولديهن أطفال. ولم يكن سوى بين البائعات المتجولات عدد رئيس من ربوات الأسر المعيشية. أما في كل النشاطات الأخرى، فقد عملت النساء لدعم دخل أزواجهن. وذكرت الكثيرات من العاملات البيتيات بأن ذلك سمح لهن بتحقيق دخل، والقيام في الوقت نفسه برعاية أطفالهن ومسؤوليات أعمال البيت. ويوصفه كذلك، فإن القطاع غير الرسمي يوفر مرونة بالنسبة لنساء كثيرات وخاصة عندما يكون لديهن أطفال. ويبين وضع الخياطات البيتيات هذه العلاقة. وتقول كثيرات منهن، ومعظمهن في العشرينات من أعمارهن، بأنهن انتقلن من العمل في ورشات التعاقد من الباطن للخياطة، إلى العمل في بيوتهن بعد الزواج.

كما قد يكون القطاع غير الرسمي بديلاً بالنسبة للنساء ذوات المهارات الأفضل (مثل العاملات في تصفيف الشعر والخياطة)، عندما تغلق في وجوههن أبواب العمل الرسمي أو عندما يعرضهن هذا العمل إلى استغلال كبير. فقد ذكرت عاملات كثيرات يعملن في قص وتصفيف الشعر، بأنهن لم يكن قادرات على إيجاد عمل في الصالونات، أو أنهن تركن العمل في الصالونات لأن ظروف العمل كانت بانسة إلى حد كبير. وقد أوردت أغلبية الخياطات مسألتي الأجور البائسة والاستغلال على انهما السبب في تركهن العمل في ورشات الخياطة وتفضيلهن العمل في بيوتهن. وأخيراً، فإذا ما نظرنا إلى أعمار النساء العاملات في البيع المتجول، وتنظيف الخضار (سن ٤٠ وما فوق)، فإنه يبدو أن القطاع غير الرسمي قد يلعب أيضاً دوراً في توفير فرص أخرى للنساء، أي خيار المهنة الثانية، عندما يصبحن في فئة العمر ما بعد إنجاب الأطفال، فحين يبلغ الأطفال سناً معينة يقدم القطاع غير الرسمي للنساء إحدى الفرص القليلة للعودة إلى سوق العمل.

ويتميز عمل النساء في القطاع غير الرسمي (بغض النظر عن النشاط) بعدم الاستقرار والأجور المنخفضة جداً. فقد تدمرت النساء في النشاطات الأربعة التي يغطيها هذا الجزء، من الطبيعة الموسمية والشاذاة لعملهن، فاللواتي اعتمدن على التجار والمقاولين الوسطاء/ من الباطن (كالخياطات ومنظفات الخضار اللواتي يعملن في البيوت)، إنما عملن عندما كانت هناك طلبيات يقمن بتليتها. أما البائعات المتجولات ومصنفات الشعر فقد وقعن تحت رحمة الأسواق. وأولئك اللواتي كن يبعن ملابس نسائية وملابس أطفال عملن جيداً في مواسم الأعياد (كعيد الأضحى وعيد الفطر)، أما مصنفات الشعر فقد اعتمدن على مواسم الزواج.

وكان معدل دخل البائعات المتجولات في قطاع غزة سنة ١٩٩٤ من ٢٠-٥٠ شاقلاً يومياً حسب ما لديهن من بضاعة، وبذلك يتراوح معدل دخلهن الشهري ما بين ٥٠٠-١٢٥٠ شاقلاً (بمعدل ١٦٠-٣٠٠ دولار، بسعر صرف الدولار لسنة ١٩٩٤). وبالمثل أيضاً تراوح الدخل الشهري للخياطات العاملات في البيوت ما بين ٥٠٠-١٢٠٠ شاقلاً. ولم تتوفر معلومات حول دخل مصنفات الشعر ومنظفات الخضار رغم ادعاء الكثيرات من مصنفات الشعر بأنهن لم يحققن دخلاً مهماً إلا في موسم الزواج في الصيف.

## البطالة بين النساء

كانت نسب البطالة بين النساء سنة ١٩٩٣ أعلى منها بين الرجال في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغت نسبة الإناث في ذلك الوقت ١٨٪ في قطاع غزة و٢١٪ في الضفة الغربية، وبالمقابل بلغت نسبة الرجال ١٢٪ في غزة و٣٪ في الضفة الغربية (أوفينسون ١٩٩٤، ٣٠). وبعد ثلاث سنوات أي في أواسط ١٩٩٦، أصبحت نسبة البطالة بين الرجال وبين النساء متشابهة إذ بلغت ٢١.٩٪ بين الرجال مقابل ٢١.٤٪ بين

النساء (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، كانون الثاني ١٩٩٧، ٥١).<sup>٣١</sup> وفي الأساس يعود سبب تضاعف نسبة البطالة بين الرجال فيما بين هاتين الفترتين، إلى فقد فرصة العمل في إسرائيل بسبب الإغلاق. وبالمقابل، فإن البطالة بين النساء ظلت عالية باستمرار بغض النظر عن الإغلاق، مما يشير إلى أن البطالة بين النساء (بخلاف الرجال)، هي نتاج مشكلة بنيوية قائمة منذ زمن في أسواق العمل المتوفرة للنساء.

وحيث أن المسوحات المعيارية لقوة العمل تعتبر الأفراد "عاطلين عن العمل" في حالة واحدة فقط، وهي إذا ما ادعوا بأنهم قاموا بالبحث النشط عن عمل في الأسبوع الذي سبق إجراء المقابلة معهم لغرض المسح، فإن هذه النسب إنما تمثل فقط أولئك الذين لم يفقدوا الأمل بعد في إيجاد عمل. معظم العاطلات عن العمل في المسوحات التي جرت سنة ١٩٩٢ و ١٩٩٦ كن قد انهين ١٣ سنة من الدراسة أو أكثر، بخلاف نظرائهن من الرجال، حيث كانت هذه المجموعة ذات التعليم العالي من الرجال هي الأقل بطالة. ومع ذلك، فإن العمر هو القاسم المشترك في البطالة بين النساء وبين الرجال، إذ إن نصف العاطلين والعاطلات عن العمل هم في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة.<sup>٣٢</sup> ويوحى ذلك بأن النساء الخريجات حديثاً على الأغلب غير قادرات على إيجاد عمل للمرة الأولى لا انهن فاقدرات لفرص العمل. وربما كان هذا هو الوضع أيضاً بالنسبة للرجال، إلا أن الفرق كما يبدو يكمن في امكانية تغلب الرجال على العقبات الأساسية، بينما لا تستطيع الكثير من النساء ذلك، وبالتالي فإنهن يتخلين عن المحاولة. لقد وثقت أرقام دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لفترات ١٩٩٥-١٩٩٦ إحدى دورات التحاق النساء بالقوى العاملة وخروجهن منها. ويبين الجدول التالي العلاقة بين الالتحاق بالقوى العاملة وبين الانفصال عنها والبطالة، في مسوحات العمل الثلاثة الأولى التي أجرتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.

الشمع الفلسطيني

المسكن والضرورية

الأسرة

الاقتصاد، والعمل

الشمع الاجتماعي

التعليم

السياسة

القانون

الخدمة

فروع التخصصية والتسمية

<sup>٣١</sup> تم التوصل الى ارقام مماثلة في ربيع عام ١٩٩٦، منها ان كانت نسبة البطالة بين الذكور ٢١٫٩٪ مقارنة بنسبة ٢١،٤٪ بين الاناث (دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، آب ١٩٩٦، ٥٣).

<sup>٣٢</sup> وجدنا في الفئة العمرية ١٥-٢٤ ان ٤٨٪ من الذكور في الضفة الغربية عاطلين عن العمل وفي المقابل كانت النسبة في قطاع غزة ٤٤٫٤٪. كما وجدنا ايضا ان ٥٧٪ من الاناث في الضفة الغربية و٥١٪ منهن في قطاع غزة من العاطلات عن العمل في نفس الفئة العمرية. ١٥-٢٤ سنة. استندت هذه النسب الى حسابات جديدة للاحصائيات التي توصلت اليها دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، آب ١٩٩٦، ٥٤.

جدول رقم (١٨) الانضمام إلى قوة العمل، الخروج منها والبطالة.

دائرة الإحصاء الإحصاء المركزية الفلسطينية رقم ٣ تموز/ تشرين الأول ١٩٩٦		دائرة الإحصاء الإحصاء المركزية الفلسطينية رقم ٢ نيسان/ أيار ١٩٩٦		دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية رقم ١ تموز ١٩٩٥		
النسبة	العدد المطلق	النسبة	العدد المطلق	النسبة	العدد المطلق	
٪ ٧٢٫٧٠	٤٥٠٧٠٩	٪ ٧٢٫٨٧	٤٤٤٦٣٤	٪ ٦٩٫٥٨	٤١١٥٦٥	مشاركة الرجال في قوة العمل
٪ ٢٢٫٩٥	١٠٣٤٥٢	٪ ٣٠٫٩٥	١٣٧٦٠١	٪ ١٩٫٤٨	٨٠١٥٣	البطالة بين الرجال
٪ ١١٫٨٥	٧٤٤٨٢	٪ ١٢٫٩٢	٨٠٠٥١	٪ ١١٫٤٦	٦٩٠٥٦	مشاركة النساء في قوة العمل
٪ ٢٤٫٣٦	١٨١٤٤	٪ ٢٣٫٩٦	١٩١٨١	٪ ١٨٫٦٥	١٢٨٧٧	البطالة بين النساء

المصدر: مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة ١ نيسان ١٩٩٧، ص ٣٠.

تظهر الفترة الثانية من الدراسة بأن أعدادا كبيرة من الرجال والنساء التحقوا بالقوى العاملة في نيسان وأيار من عام ١٩٩٦. وقد ازدادت قوة العمل من الذكور بحوالي ٣٣٠٠٠ في فترة تقل عن السنة (تموز ١٩٩٥ وحتى نيسان/ أيار ١٩٩٦). ومع ذلك جرى تسجيل أعداد كبيرة من الرجال والنساء على أنهم عاطلون عن العمل، مما يوحي بأن الكثيرين منهم كانوا قد التحقوا بسوق العمل لأول مرة مباشرة بعد تركهم الدراسة، أو أنهم كانوا يتوقعون البحث عن عمل في الأسابيع القادمة.

وبعد مدة شهرين إلى أربعة أشهر، وفي اثناء فترة الدراسة الثالثة، كانت امرأة قد انفصلت تماما عن القوى العاملة، بينما استمرت القوى العاملة من الذكور بالازدياد، بواقع ٦٠٠٠ شخص اضافي. وفي هذه الفترة الثالثة، رغم ازدياد التحاق الرجال بالقوى العاملة انخفضت البطالة بين الرجال بشكل حاد من ٣٠٫٩٪ في نيسان/ أيار ١٩٩٦ إلى ٢٢٫٩٪ في الفترة ما بين تموز وحتى آخر تشرين الأول ١٩٩٦ عندما كان هنالك تدفق هائل من الملتحقين الجدد. ومما له دلالة، أن نسب البطالة بين النساء ظلت ثابتة، أي بنسبة ٢٣٫٩٪ في الفترة التي التحقت فيها ١١٠٠٠ امرأة جديدة بقوة العمل، وبنسبة ٢٤٫٣٪ في الفترة الأخيرة التي تم توثيقها، وذلك عندما خرجت ٥٥٠٠ امرأة من القوى العاملة. وهكذا نرى أن أسواق العمل المختلفة كانت قادرة على استيعاب نسبة أكبر بكثير من الرجال الملتحقين بالقوى العاملة قياسا بالملتحقات من النساء في الفترة نفسها. ويعود الفرق بالأساس إلى قدرة الرجال على الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلي التي فتحت أمامهم في هذه الفترة الأخيرة، كما يعود ذلك أيضا ولكن بدرجة أقل، إلى التوظيف في قطاعات السلطة الوطنية الفلسطينية المختلفة. وبالمقارنة كان التحاق النساء بالقوى العاملة يقتصر على المنافسة على الوظائف المتوفرة في القطاعات الاقتصادية التي يسود التركيز فيها حسب النوع الاجتماعي، وهي قطاعات لم تشهد ازديادا ملموسا في الطلب على العمالة خلال هذه الفترة.

ومع ذلك، فانه في حالة عدم عثور النساء الشباب على العمل المأجور يتوفر لهن (بخلاف الرجال) بديل ألا وهو الزواج. وبالتالي فإن الإحتمال الأكبر أن ما جرى مع النساء اللواتي خرجن من القوى العاملة النسائية وبلغ عددهن ٥٥٠٠ امرأة، هو أن الكثيرات منهن، وبترتيب من عائلاتهن، قد تزوجن بعد فترة من البطالة.

وعلى ضوء ما نعرفه من الخصائص الديمغرافية للمنخرطات في القوى العاملة النسائية، فإنه من غير المحتمل على الأغلب، أن يعدن للالتحاق بالقوى العاملة مرة أخرى.

## القوى العاملة النسائية والخصوبة

تبين أن مصدر الكثير من البطالة النسائية هو مصدر بنيوي، أي أنه يعود إلى فرص العمل المحدودة المتوفرة للنساء. غير إن البطالة تغطي فقط الرجال والنساء المحسوبين أفراداً من القوى العاملة، ونرى أن نسبة النساء تظل متدنية جداً إذ لم تتجاوز ١١٪ في سنة ١٩٩٦. ولا تعتبر نسبة ٨٩٪ من النساء خارج القوى العاملة عاطلات عن العمل، بل تعتبر هذه النسبة ببساطة بأنها تمثل نساء يقمن بنشاطات تحول دون التحاقهن بالقوى العاملة، مثل العمل المنزلي والدراسة. وليس من الغريب أن يكون العمل المنزلي هو السبب الأكبر الذي تقدمه النساء لعدم انضمامهن إلى القوى العاملة.

ولعل أحد الافتراضات التي تطرحها الأدبيات حول مشاركة النساء في القوى العاملة في فلسطين، هو أن هناك ارتباطاً بين السلوك الإيجابي والمشاركة في القوى العاملة. وي طرح في هذا الخصوص أن صغر عمر النساء عند الزواج، وإنجابهن الكثير يحولان دون انضمامهن إلى القوى العاملة. ومع أن هناك ارتباطاً واضحاً بين الاثنين، إلا أن هذه العلاقة بطبيعتها علاقة عرضية مما يزيد الأمر تعقيداً.

ويمكن أن نجد الأدلة على ذلك في نتائج المسح الديمغرافي الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، لا في الدراسات التي أجرتها على القوى العاملة. ففي المسح الذي أجري على الخصوبة سنتت النساء اللواتي تزوجن، فيما إذا كن يعملن أم لا، ورغم أن هذه التصنيفات الوصفية ليست دقيقة جداً كأطار مسح القوى العاملة (LFS)، إلا أنها مفيدة عند فحص كيفية تأثير العمل على الخصوبة. ومع أنه تم التوصل إلى أن النسبة الإجمالية للخصوبة لكل ربوات البيوت هي ٧،٣ إلا أن النسبة الإجمالية للخصوبة بين النساء العاملات كانت أقل من ذلك بكثير، إذ بلغت ٢،٨٥<sup>٣٣</sup>. ولا يمكن أن يعود ذلك إلى أن الكثير من النساء العاملات حصلن على تعليم عال. فقد بلغت النسبة الإجمالية للخصوبة بين النساء اللواتي انهين ١٣ سنة من التعليم أو أكثر، (بغض النظر عما إذا كن يعملن أم لا) ٤،٧٢ - وهي نسبة أقل من النسبة الإجمالية بين ربوات البيوت ولكنها أعلى من تلك بين النساء العاملات.

وهكذا يتضح إحصائياً بأن نسبة الخصوبة لدى النساء المتزوجات في القوى العاملة، أدنى منها بين النساء المتزوجات غير العاملات، وأن ذلك مرتبط بطريقة أو بأخرى بكونهن نساء عاملات. وفي الوقت نفسه، فإن الميزة الأخرى المهمة للنساء العاملات، هي وجود نسبة عالية بينهن من غير المتزوجات قياساً بالعاملين من الرجال. ففي الضفة الغربية نجد أن ٤٠،٧٪ من النساء في القوى العاملة لم يتزوجن أبداً، مقارنة بنسبة ٢٢،٤٪ من الرجال في القوى العاملة. وفي قطاع غزة، تبلغ نسبة النساء في القوى العاملة اللواتي لم يتزوجن أبداً ٣٥،٩٪، مقارنة بنسبة ٢٥،٨٪ من الرجال في القوى العاملة، (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان / أيار ١٩٩٦، ٦٠). إلى جانب ذلك فإن هناك عدداً كبيراً من النساء في كلتا المنطقتين أرامل أو مطلقاً أو منفصلات عن أزواجهن، إذ تبلغ النسبة ٩،١٪ من النساء مقارنة بنسبة لا تتجاوز ٠،٧٪ من الرجال. وبالتالي فإنه من الأكثر احتمالاً على وجه العموم، أن يكون الرجال في القوى العاملة

<sup>٣٣</sup> استندت هذه النسب إلى حسابات جديدة للإحصائيات التي توصلت إليها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في تقرير لم ينشر. المسح الديمغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة (تقرير أولي، آذار ١٩٩٦) مع شكري للدكتور مروان الخواجه لقيامه بتزويدي بهذه البيانات.

الخصم الفلسطيني

المسح الديمغرافي

الأسرة

الاقتصاد والعمل

الدعم الاجتماعي

التعليم

السياسة

الثقافة

الصحة

الدراسات الاجتماعية

والتنمية

متزوجين (٦٩٪)، مقارنة بنسبة المتزوجات (٥١،٣٪)، بين النساء في القوى العاملة. والنسب في غزة (٧٤،٣٪) بين الرجال مقارنة بنسبة (٥٥،٤٪ بين النساء)، هي أعلى منها في الضفة الغربية (٦٦،٩٪ بين الرجال، مقابل ٥٠،١٪ بين النساء)، (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان أيار ١٩٩٦، ٦٠).

كما انه من الأكثر احتمالا أيضا، بأن تظل النساء العزباوات في القوى العاملة دون زواج مقارنة بنظرائهن من الرجال. إن ٨٠٪ من الرجال غير المتزوجين في القوى العاملة هم من الفئات العمرية الأصغر (١٥ إلى ٢٤ سنة)، بينما نجد أن عددا كبيرا من النساء غير المتزوجات في القوى العاملة فوق سن ٢٥ سنة (٦٣٪). وإذا ما نظرنا الى معدل العمر الحالي عند الزواج، فإنه من المحتمل أن تظل الكثيرات من هؤلاء النساء دون زواج.

وبالتالي يبدو من جهة بأن أسواق العمل الرسمية النسائية تفضل النساء غير المتزوجات، أو على الأقل ان هذه الاسواق لا توفر البنية التحتية لتسهيل على النساء المتزوجات العاملات ان يعملن وينجن اطفالا. ومن جهة أخرى فإن نسب الخصوبة منخفضة حقيقة بين النساء العاملات مقارنة بنسب الخصوبة لدى المنضات إلى القوى العاملة. ويبدو أن العلاقة بين العمل والخصوبة تتمثل في انه عندما لا تلتحق النساء بالعمل المأجور، (سواء أكان ذلك باختيارهن أو لعدم تمكنهن من ذلك)، فإن مستويات الخصوبة تكون أعلى. وربما كانت لذلك أسباب عديدة، منها أن الأمومة تصبح دورهن الأول وهويتهم، وأن الوقت لديهن يكون أكثر مرونة، بحيث يمكن أن يصرف على تربية الأطفال. الخ. وكذلك فإنه من المحتمل أن تكون نسب الخصوبة المنخفضة عائدة إلى عوامل عديدة أيضا. ففي الجانب السلبي نجد أن عدم المرونة في ساعات العمل وعدم توفر أنظمة دعم مناسبة، ربما جعلت تكلفة إنجاب وتربية الأطفال عالية جدا، وفي الجانب الإيجابي، فربما كانت للعاملات سلطة أكبر في صنع القرار في العائلة، مما يسمح لهن باختيار الحد من الإنجاب. على كل حال فإنه من الواضح أن ازدياد إمكانية الحصول على عمل يلعب دورا في خفض نسبة الخصوبة العالية في المجتمع الفلسطيني.

## استنتاجات وتوصيات أولية

ان إحدى الاستنتاجات الجوهرية لهذه الدراسة تشير الى ان عدد النساء النشيطات اقتصاديا في فلسطين هو اكبر من أن تتمكن مقاييس قوة العمل المعيارية أن تبينه. ومع ذلك فإن النسب المتدنية لمشاركة النساء الفلسطينيات في قوة العمل الرسمية، إنما تؤكد بأن التوجه السائد يقضي بعزل النساء في قطاعات مهمشة من الاقتصاد (المجالات غير الرسمية والبيئية). ويعود هذا المستوى المنخفض من المشاركة في أنشطة العمل الرسمي في الأساس، إلى القيود البنوية للاقتصاد أكثر من كونه عائدا إلى موانع أيديولوجية أو ثقافية. وان أسواق العمل الفلسطينية منقسمة الى حد بعيد وفق النوع الاجتماعي، وتقدم للنساء إمكانية الوصول إلى عدد محدود جدا من القطاعات. وهذه القطاعات القليلة تقع في المجالات غير النامية من الاقتصاد، وهي غير قادرة على استيعاب ملتحيات جديدات بسوق العمل، مما أدى إلى ثبات نسبة عالية من البطالة بين النساء في السنوات الخمس الأخيرة. إضافة إلى ذلك، يبدو أن قطاعات أسواق العمل الرسمي المتوفرة أمام النساء تتضاءل فعليا- حيث تجري تنحية النساء عن مجالات تصنيع كانت تتركز فيها النساء العاملات ذات يوم، وذلك كلما ازداد تأثر الرجال بفقدان فرص العمل في اسرائيل.

كما ان غلبة التعليم العالي بين النساء العاملات في قوة العمل الرسمية هي مؤشر سلبي، يعكس فرص العمل المحدودة أمام النساء خارج قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني غير الزراعي. ويمكن أن نجد النساء

ذوات الكفاءات التعليمية المنخفضة منخرطات في الزراعة، شريطة أن تمتلك عائلتهن أرضا زراعية، وعادة ما يكون عملهن هذا غير مدفوع الأجر. أما النساء اللواتي يسعين للحصول على عمل مدفوع الأجر، واللواتي حصلن على مستوى تعليمي متدن ولديهن خبرة في مجالات غير زراعية، فيجدرن أنفسهن مضطرات للالتحاق بقطاع العمل غير الرسمي. وقطاع العمل غير الرسمي هذا هو سوق العمل الفلسطينية وهي السوق الوحيدة التي تبدو تحت هيمنة النساء، مما يؤكد هامشيتها القصوى من ناحية الدخل والمكانة والأمن الوظيفي.

أما العمل المأجور في إسرائيل الذي يعتبر مهما جدا في استيعاب أجزاء واسعة من القوى العاملة من الرجال، (وخاصة ذوي الكفاءات التعليمية المنخفضة)، فلا يوفر سوى فرص عمل قليلة للنساء. كما أن النساء العاملات في إسرائيل يتركزن في القطاع الأقل أجرا والأقل استقرارا ألا وهو قطاع الزراعة. وبالمقارنة نجد أن الرجال يتركزون في قطاع البناء والخدمات. ومع أن غياب النساء عن العمل في إسرائيل قد يرجع إلى عوامل أيديولوجية (إذ تمنعه القواعد الاجتماعية)، فإن حقيقة وجود أعداد كبيرة من النساء العاملات في إسرائيل في السبعينيات واول الثمانينيات جاء أيضا في وقت كانت تتواجد فيه النساء في قطاعات أخرى من الاقتصاد الإسرائيلي (الخدمات والتصنيع).

وتعاني النساء من تمييز في الأجور في أسواق العمل جميعها. إذ إن هناك فروقا ظاهرة بين أجور الرجال والنساء، الذين يقومون بالعمل نفسه على كل المستويات وفي كل قطاعات العمل. كما أن هناك ما يؤكد أن المهن التي تتركز فيها النساء (كالتعليم)، تقوم بتخفيض مستويات الأجور للرجال العاملين فيها. ويبدو أن فكرة أجر العائلة التي تفترض أن أجور النساء ما هي الا مكملة للأجور التي يتقاضاها المعيلون الرجال، إنما هي افتراض شائع يقلل من أجور النساء في الاقتصاد كله، كما يظهر ذلك أيضا في السياسات التي تستثني الموظفات من التأمين الصحي والإعانات العائلية. كما أن مشاركة النساء في نقابات العمال منخفضة إذ تقدر بانها لا تتجاوز 8٪ من مجمل العضوية.

وهناك حقيقة تماثل في أهميتها التمييز في الأجور، ألا وهي أن النساء في كثير من قطاعات الاقتصاد يعملن في ظروف بانسة جدا وغير منصفة. ونجد الدليل على ذلك بشكل خاص بين النساء العاملات في قطاعي التصنيع والخدمات ذات المستوى المتدني. ففي بعض الحالات يبدو وكأن النساء يفضلن القطاع غير الرسمي لما يتصف به من عدم استقرار. على العمل في الورش بسبب مستوى الاستغلال فيها.

وهناك أيضا أدلة واضحة على الارتباط ما بين عمل النساء ونسبة الخصوبة المتدنية. قد تكون العوامل المسببة إيجابية، (بمعنى أن يكون للنساء سلطة أوسع في اتخاذ القرار في العائلة، وأن يخترن الحد من إنجابهن) وقد تكون هذه العوامل سلبية (بمعنى أن العمل لا يوفر دعما كافيا للامهات العاملات. فيما يتعلق بالإجازة وساعات عمل مرنة ومسائل أخرى). إن وجود عدد من النساء اللواتي لم يتزوجن أبدا في القوى العاملة، أكبر من عدد الرجال فيها ممن لم يتزوجوا أبدا، إنما يشير إلى أن العامل المحدد في ذلك قد يكون اتباع سياسات تشغيلية غير داعمة للامومة.

وفيما يتعلق بالسياسات، فإن هذه الدراسة تؤكد ضرورة فهم اوضاع النساء في كل مجال من مجالات الاقتصاد المعينة. فالحاجات والعقبات التي تواجه النساء في التصنيع، تختلف عن حاجات النساء والعقبات التي تواجههن في الزراعة أو القطاع غير الرسمي مثلا. ولذا فإن الخطوة الأولى يجب أن تكون النظر بشكل تفصيلي إلى وضع النساء في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة والقطاعات الفرعية التابعة لها كل على حدة.

التصنيع الفلسطيني

السكان والخصوبة

الأسرة

الاقتصاد والعمل

النسبة الاجتماعية

التعليم

السياسة

للأمم

المسحة

النوع الاجتماعي والتنمية

وإن أحد الموارد المهمة التي تفتقدها النساء في عدد من المجالات الاقتصادية، هو عدم توفر شبكات إقراض وشبكات مالية. إذ إن بإمكان النساء العاملات لحسابهن الخاص في الزراعة والقطاع غير الرسمي أو في المجالات الصغيرة من التصنيع والخدمات، أن يستفدن إلى حد كبير من وجود مصادر إقراض غير مكلفة. كما تحتاج النساء العاملات لحسابهن الخاص في هذه المجالات، إلى الوصول إلى الأسواق.

إن تهميش النساء واستبعادهن عن الاتحادات التجارية والزراعية، يلعب أيضا دورا في الحد من قدرتهن على الحصول على مصادر وموارد دعم معلوماتية ومادية. وإن دمج النساء في هذه الشبكات، أو تطوير اتحادات إقراضية وتجارية وزراعية خاصة بالنساء وحاجاتهن قد تكون مهمة في توفير الدعم اللازم لتطوير وتوسيع نشاطاتهن. إضافة إلى ذلك، فإن إحدى الآليات المهمة لتمكين النساء في الزراعة من الحصول على حقوق اقتصادية ورفاه أكبر، هي التشريع الذي يدعم أو يطور حصول النساء على حقوقهن في وراثة الأرض. ففي ظل النظام الحالي تعمل النساء في أرض العائلة دون مقابل، ولا يتمتعن إلا بالقليل من ثمار نتائج عملهن. أما في ظل نظام يمكن النساء الريفيات كغيرهن من أفراد العائلة من الحصول على ممتلكات العائلة، فإن قدرتهن على اتخاذ القرار ستتحسن إلى حد كبير.

وفيما يتعلق بالنساء العاملات بأجر، والموظفات على المستويات المهنية المختلفة، فإن قضايا ساعات العمل ودعم رعاية الأطفال هي حاجات تبدو على مستوى بالغ من الأهمية، ولذا من الضروري الاهتمام بمعالجتها. وهناك حاجة واضحة لساعات عمل جزئية وحاجة للمرونة في ساعات العمل في قطاعات الاقتصاد الخدمائية والتصنيعية. ففي مجتمع يلتزم بشدة برعاية الأطفال، هناك حاجة إلى التعامل مع الأمهات العاملات بمرونة أكبر بكثير. وبناء عليه فإنه لا بد من ادخال نظام يتيح إمكانية العمل الجزئي، أو خطط التقاسم الوظيفي، التي تمكن الأمهات العاملات من القيام بأدوارهن المزدوجة في تقديم الرعاية والحصول على دخل. إلى جانب ذلك فإن وجود دور حضانة لرعاية الأطفال بجانب أو بداخل المؤسسات الكبيرة كالمدارس والمستشفيات والجامعات والمصانع الكبيرة، سيخدم الأمهات العاملات إلى حد كبير، كما قد يؤثر ذلك بشكل إيجابي في أدائهن في العمل.

وفي الوقت نفسه، فإن التشريع فيما يخص عدالة الأجور، ووضع سياسات للترقية، وتوفير إجازات الأمومة والرعاية للأطفال قد يكون نقطة بداية لمعالجة ما تواجهه النساء من عقبات وإجحاف وتمييز في القطاعات الصناعية والخدمائية مثلا. ورغم أهميتها، فإن وضع سياسات كلية (macro-level policies) سيكون له تأثير محدود فقط في ظروف يكون فيها الاقتصاد بشكل عام غير متطور إلى حد بعيد، وغير مستقر وغير قادر على استيعاب القوى العاملة من الرجال. وفي وضع كهذا قد تعتبر معظم أشكال تشريع العمل التقدمي نوعا من الكماليات.

ويثير هذا مسألة أهم وهي كيف يمكن دمج النساء بشكل أكبر في الحياة الاقتصادية؟ ولا تقتصر أهمية وصول النساء إلى العمل المأجور على كونها مسألة حقوق وحسب، بل إن لذلك دورا تنمويا مهما وحاسما. إن عدم التوازن السكاني في المجتمع الفلسطيني، بين نسبة منتجي الدخل إلى مستهلكي الدخل لا تبشر بخير بالنسبة لقدرة المجتمع على الاستثمار في مجال التنمية المستدامة طويلة الأمد. إن استبعاد النساء من مجال العمل المأجور هو أحد الأسباب المهمة لعدم التوازن السكاني هذا. وبالتالي فإن دمج أعداد أكبر من النساء في الحياة الاقتصادية على المدى الطويل، سيكون هو العامل المحدد والضروري لإحداث تغييرات إيجابية.

وهكذا نرى أنه يجب أن يكون هناك التزام بدمج أعداد كبيرة من النساء في الحياة الاقتصادية من أجل أحداث تغييرات إيجابية، رغم أنها عملية طويلة. ولعل إحدى الطرق للبدء هو بالتركيز على وضع



استراتيجيات إيجاد فرص عمل، للنساء اللواتي يرغبن في العمل ولكنهن غير قادرات على العثور عليه في إطار القطاعات المجزأة المحدودة للمجال الوطني غير الزراعي. ومن الواضح أن أعدادا كبيرة من خريجات الجامعات وكليات المجتمع كل عام لا يستطعن إيجاد عمل، كما يبين ذلك نسب البطالة العالية بين النساء ذوات المستوى العالي من التعليم. وإن وضع برامج لأولئك الباحثات عن عمل، تركز أولا على إعادة التدريب ومن ثم على التشغيل، قد يلعب دورا مهما جدا في إدخال أعداد أكبر من النساء إلى مجال العمل المأجور في مرحلة حاسمة من حياتهن. كما أن ذلك سيعزز أهمية التعليم العالي للنساء، وهو مكتسب اجتماعي يبدو انه معرض للخطر. كما إن هناك فئة اجتماعية أخرى ينبغي التركيز عليها وهي النساء فيما بعد سنوات الحمل، بحيث يجري تدريبهن لاعادتهن إلى القوى العاملة. فالنساء من مستويات تعليمية مختلفة بعد الأربعين كما شاهدنا، غالبا ما يرغبن في المساعدة في دخل العائلة. ويضطرون من اجل ذلك عادة إلى الالتحاق بالقطاع غير الرسمي. إن توفير الدعم اللازم لهذه الفئة السكانية، سيمكن الكثير من النساء من الدخول إلى مجال العمل المأجور أو العمل لحسابهن الخاص، كما أن له أيضا تأثيرا إيجابيا كبيرا على دخل العائلة ورفاهها.

المجتمع الفلسطيني

السكان والتنمية

الأسرة

الاقتصاد والعمل

الدعم الاجتماعي

التعليم

السياسة

القانون

الصحة

الدور الاجتماعي  
والتنمية

## Bibliography

Beneira, Lourdes. 1987. "Gender and the Dynamics of Subcontracting in Mexico City". in Claire Browne and Joseph Pechman eds. *Gender in the Workplace*. Washington D.C.: Brookings Institute.

Giacaman, Rita and Salim Tamari. 1997. *Zbeidat: The Social Impact of Agricultural Technology on the Life of a Peasant Community in the Jordan Valley*. Birzeit: Birzeit University.

Hammami, Rema. "Between Heaven and Earth: Transformations in Religiosity and Labor among Southern Palestinian Peasant and Refugee Women, 1920-1993". Unpublished PhD. Dissertation, Temple University, May 1994.

Hijab, Nadia. 1988. *Womanpower: The Arab Debate on Women and Work*. Cambridge: Cambridge University Press.

Kabeer, Naila. 1994. *Reversed Realities: Gender Hierarchies in Development Thought*. London: Verso books.

Lang, Erica and Itimad Muhanna. 1992. *A Study of Women and Work in Shatti Refugee Camp of the Gaza Strip*. Jerusalem: Arab Thought Forum.

MacEwen Scott, Alison. 1994. *Divisions and Solidarities: Gender Class and Employment in Latin America*. London and New York: Routledge.

Moors, Annelies. 1995. *Women, Property and Islam: Palestinian Experiences 1920 - 1990*. Cambridge: Cambridge University Press.

Ovensen, Geir. 1994. *Responding to Change: Trends in Palestinian Household Economy*. Oslo: FAFO Publications.

Ramsis, Nadia. January 1997. "Situation Analysis and Plan of Action of Gender in Agriculture in Palestine". Unpublished Report, Palestine Ministry of Agriculture.

Rees, Teresa. 1992. *Women and the Labour Market*. London and New York: Routledge.

Rockwell, Susan. 1984. "Palestinian Women Workers in the Israeli-Occupied Gaza Strip." Bachelor's Thesis. Harvard/Radcliffe Universities, Cambridge, Mass.

Samed, Amal. 1976. "The Proletarianization of Palestinian Women in Israel." *MERIP Reports* (August), no. 50, pp. 3-8.

Semyonov, Moshe. 1994. "Trends in Labor Market Participation and Gender-linked Occupational Differentiation" in Tamar Mayer ed. *Women and the Israeli Occupation: The Politics of Change*. London and New York: Routledge.

المجتمع الفلسطيني

السكان والتنمية

الأسرة

الاقتصاد والعمل

الخدمة المجتمعية

التعليم

السياسة

القانون

الصحة

التربيع الاجتماعي والتنمية

Simhe, Ethia. 1984. "The Status of Arab Women in Judea, Samaria and the Gaza Strip." Israeli Civil Administration, Jerusalem. Mimeo.

Siniora, Randa. 1987. "Palestinian Labor in a Dependent Economy: The Case of Women in the Sub-Contracting Clothing Industry in the West Bank." Cairo: Master's thesis American University of Cairo.

UNCTAD. 1993. *UNCTAD'S Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory*. Report by the Unctad Secretariat. (TD/B/40(1)/8).

UNDP. 1996. Human Development Report 1996, UNDP : New York.

UNSCO, October 1996. *Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip; Quarterly Report Autumn 1996*. Gaza: Office of the United Nations Special Coordinator in the Occupied Territories.

\_\_\_\_\_, April 1997. *Economic and Social Conditions in the West Bank and Gaza Strip; Quarterly Report Winter Spring 1997*. Gaza: Office of the United Nations Special Coordinator in the Occupied Territories.

Women's Affairs Nablus et al. February 1994. *Self-Employed Women in the Informal Economy of the Occupied Palestinian Territories*. Sponsored by NOVIB.

World Bank. 1995. *Will Arab Workers be Left Out in the Twenty-First Century? Regional Perspectives on World Development Report 1995*. Washington D.C.: World Bank.

## المراجع بالعربية

ماريان هيبيرغ وغير اوفنسون (المحرران). المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية، بحث في الاوضاع الحياتية. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اكتوبر ١٩٩٤.

مجدي المالكي وخميس شلبي. التحولات الاجتماعية - الاقتصادية في ثلاث قرى فلسطينية، شروط اعادة انتاج الاسر الريفية الفلسطينية تحت الاحتلال رقم (٣) في سلسلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. القدس: مركز العمل التنموي / معا، ١٩٩٣.

سهى هندية - ماني. اوضاع العاملات المهاجرات في المصانع الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. القدس: مركز الدراسات النسوية، ١٩٩٦.

سهى هندية - ماني وعفاف غزاونة. العمالة النسائية في المصانع الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. القدس: مركز الدراسات النسوية، ١٩٩٣.

دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية. التعداد العام للمنشآت ١٩٩٤: النتائج النهائية. رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، آب ١٩٩٥.

..... تقرير الوضع الراهن (٣): احصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، أيار ١٩٩٥

..... مسح مستويات الرواتب والاجور وساعات العمل ١٩٩٤: النتائج النهائية. رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون اول ١٩٩٥.

..... مسح القوى العاملة: النتائج الاساسية، دورة (ايلول - تشرين اول ١٩٩٥). رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، نيسان ١٩٩٦.

..... المسح الصناعي ١٩٩٤: النتائج الاساسية (التقرير الاول). رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، تشرين اول ١٩٩٥.

..... مسح الخدمات ١٩٩٤: النتائج الاساسية (التقرير الاول). رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، تشرين ثاني ١٩٩٦.

..... مسح القوى العاملة: النتائج الاساسية، دورة (تموز - تشرين اول ١٩٩٦) تقرير (٣). رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون ثاني ١٩٩٧.

..... مسح القوى العاملة: النتائج الاساسية، دورة (تموز - تشرين اول ١٩٩٦) تقرير (٢). رام الله: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، كانون ثاني ١٩٩٧.

المجتمع الفلسطيني

السكان والخصوبة

الامرة

الاقتصاد والعمل

النم الاجتماعي

التعليم

السياسة

القانون

الجمعة

الفرع الاجتماعي والتنمية

## برنامج دراسات المرأة جامعة بيرزيت

### تدريس - بحث - نشاط مجتمعي

تأتي المبادرة إلى إنشاء برنامج لدراسات المرأة في جامعة بيرزيت في مرحلة حرجة يمر بها المجتمع الفلسطيني بشكل عام والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، في ظل السعي الدؤوب لمعالجة العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في إطار مرحلة تجمع بين التحرر الوطني والبناء في الوقت نفسه، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات فعالة للبدء في عملية تنمية شاملة ومستقرة تقوم على طرح ومناقشة قضايا اجتماعية رئيسية تواجه المجتمع مناقشة متعمقة، مع الاستفادة من تجارب شعوب أخرى - من العالم الثالث بشكل خاص.

وقد أصبح فهم الأسس التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي بالاستناد إلى أدوات تحليلية جديدة مثل مفهوم النوع الاجتماعي أو ما يعرف لدى البعض بـ (الجنس) أصبح هذا مؤخراً أحد العوامل المهمة التي تساعد في تحديد أهم القضايا الاجتماعية التي تطرح للبحث والنقاش، ويسعى برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت إلى الإسهام في هذا الجهد من خلال برنامج تدريس جاد، ومن خلال القيام بأبحاث مستمرة تعمل على كشف أهم العوامل التي تحدّد وتؤثر في وضعية الرجل والمرأة في المجتمع الفلسطيني؛ بهدف وضع سياسات فعالة تعي أهمية دراسة علاقات النوع الاجتماعي في المجتمع.

كما يقوم البرنامج - في سبيل الهدف نفسه - بتصميم برنامج أنشطة مجتمعية متعددة تخرج المعرفة الأكاديمية من أسوار الجامعة لتصل إلى الفاعلين فيه أياً كانت أماكن تواجدهم، وذلك عن طريق برنامج ندوات ومنتشورات، أو تدريب خاص على قضايا النوع الاجتماعي.

### التدريس:

برنامج دراسات المرأة هو جزء من برامج كلية الآداب في جامعة بيرزيت، ويقدم البرنامج حالياً تخصصاً فرعياً في دراسات المرأة. وقد بدأ تدريس هذا البرنامج في السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥، حيث وضع منهاج دراسي رئيسي يشمل مساقات متعددة تغطي أحد عشر موضوعاً منها: مدخل إلى دراسات المرأة، والمرأة والتنمية، والمرأة والقانون، والمرأة في المجتمع العربي، وتاريخ الحركات النسوية، والنوع الاجتماعي في الخطاب، والمرأة والعائلة.

### البحث:

يعمل برنامج دراسات المرأة على إجراء بحوث على واقع المرأة الفلسطينية من خلال تنفيذ مشاريع بحث يضعها البرنامج لنفسه، أو من خلال تقديم ما يلزم من تسهيلات ومساعدة للقيام بهذه البحوث من قبل باحثين آخرين. ولتحقيق هذا الهدف أسس البرنامج مكتبة متخصصة في دراسات المرأة يعمل على تطويرها وتنميتها باستمرار. وقد شرع البرنامج في أيلول ١٩٩٤ بالعمل على مشروع بحث شامل عن «المرأة الفلسطينية في المجتمع» شارك فيه عدد من الباحثين والباحثات من البرنامج ومن خارجه أيضاً. وقد صدرت عن هذا المشروع

أربع أوراق عمل حول الكتابات النسوية عن الشرق الأوسط، والنوع الاجتماعي والسياسات العامة في فلسطين، والنوع الاجتماعي والتنمية، والنوع الاجتماعي والتعليم المهني في فلسطين. كما صدر أيضاً عن نفس المشروع تقرير بعنوان: المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن. أما المرحلة الثانية من هذا المشروع فستتناول بالبحث جوانب عديدة أخرى تتعلق بالنوع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في فلسطين.

### أنشطة مجتمعية حول النوع الاجتماعي:

يسعى برنامج دراسات المرأة إلى جانب أهدافه الأكاديمية والبحثية أيضاً، إلى تطوير آليات تمكين للمرأة الفلسطينية في المجتمع، وذلك من خلال برنامج أنشطة خاص بقضايا النوع الاجتماعي. ويسعى هذا البرنامج إلى الإسهام في طرح قضايا النوع الاجتماعي للنقاش العام بهدف التأثير على وضع سياسات عامة تأخذ تلك القضايا بعين الاعتبار، في سبيل السعي لتأسيس مجتمع يعترف ويصون حقوق المواطنين كلها سواء الاقتصادية، أو الاجتماعية أو السياسية. وتشمل أنشطة هذا البرنامج تقديم برنامج تدريب على قضايا إدخال وتخطيط السياسات بأخذ النوع الاجتماعي بالاعتبار، والذي يستهدف عدداً من المؤسسات والمواقع المحددة سواء على المستوى الحكومي أو غير الحكومي، وتنظيم حلقات دراسية وورشات عمل مختارة - سواء داخل حرم الجامعة أو خارجها - تهدف لبث الوعي والمعرفة بأهمية قضايا النوع الاجتماعي. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يعمل البرنامج على نسج علاقات قوية مع العديد من المنظمات والمراكز النسوية والتنمية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال

ببرنامج دراسات المرأة

جامعة بيرزيت

ص. ب ١٤ - بيرزيت - فلسطين

هاتف وفاكس: ٩٩٨٢٩٥٩ - ٢ - ٩٧٢

E-Mail: ws@ws.birzeit.edu

يصدر هذا الكتاب عن برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت في طبعتين منفصلتين بالعربية والانجليزية . ونرى ان هذا التقرير الذي جاء في عشرة فصول ، انما هو محاولة لرسم صورة شاملة للتحديات القائمة التي تواجه الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، في بناء مجتمع مؤسس على المساواة في العلاقات التي تحكم النوع الاجتماعي، أو في العلاقات الاجتماعية. يقودنا في ذلك الافتراض القائل انه لا غنى عن مثل هذه المساواة في عملية التنمية المستدامة وفي نشر وتجذير الديمقراطية.

وتعالج ثمانية من فصول الكتاب وضع النساء في مجالات معينة من الحياة المعاصرة في فلسطين ، ويقدم الفصلان الاخران الاطر الخاصة بالمفاهيم والأدوات المساعدة لتحليل ودراسة المعالم والاتجاهات الرئيسية في هذا المجتمع ، وبحث المسائل الهامة في النوع الاجتماعي والتنمية ، بهدف فهم الواقع الفلسطيني . ويستخدم التقرير البحث والبيانات والوثائق الخاصة بالسياسات مما يتوفر حول فلسطين ، في محاولة لفهم كيفية تنظيم ادوار وعلاقات النوع الاجتماعي وظواهره المتباينة في المجتمع الفلسطيني، حياة النساء والرجال والفرص المتاحة لهم ، التي قد تعيق تنفيذ تنمية انسانية منصفة ومستدامة ، او تسمح بتنمية سليمة كهذه.

وهناك في فلسطين مؤشرات ايجابية بالنسبة للنساء ، ومن ذلك وجود مستويات تعليمية متنامية ، ومشاركة سياسية عالية، الى جانب مؤشرات سلبية منها: وجود مشاركة منخفضة في قوة العمل وخصوبة عالية دائمة . ولفهم هذه المؤشرات التي تبدو متناقضة ، فان هناك حاجة الى اطار متكامل يدرس المعوقات والموارد والفرص المتاحة التي تشكل كلها حياة النساء والرجال . وتستجلي بعض الفصول في هذا الكتاب الروابط ما بين نسب الخصوبة العالية وفجوات النوع الاجتماعي في التعليم الثانوي ، كما تبحث في الزواج المبكر ، وغياب فرص العمل والحماية الاجتماعية ، بينما تطرح فصول اخرى افتراضات حول ادوار النوع الاجتماعي وتأثيرها على قدرة النساء والرجال على التمتع بضمان اجتماعي ، او انها ترسم العلاقة ما بين رأس المال والنفوذ السياسي.

فيما يلي عناوين الفصول واسماء مؤلفاتها.

- ١ المجتمع الفلسطيني - ليزا تراكي.
- ٢ السكان والخصوبة - ريتا جقمان.
- ٣ الاسرة - ريماء حمادي.
- ٤ الاقتصاد والعمل - ريماء حمادي.
- ٥ الدعم الاجتماعي - بني جونسون.
- ٦ التعليم - منى غالي.
- ٧ السياسة - اصلاح جاد.
- ٨ القانون - بني جونسون.
- ٩ الصحة - ريتا جقمان.
- ١٠ النوع الاجتماعي والتنمية - ايلين كتاب.

ويرحب برنامج دراسات المرأة بتعليقاتكم وانتقاداتكم حول هذه الفصول ، اذ ان احد الاهداف الرئيسية التي تسعى اليها من خلال نشر هذا التقرير حول مكانة المرأة الفلسطينية ، هو طرح هذه المسائل الحساسة بالنسبة للنساء والمجتمع الفلسطيني عموماً ، للنقاش والتدخل.

برنامج دراسات المرأة

جامعة بيرزيت

فلسطين



## المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن

المجتمع الفلسطيني

السكان والخصوبة

الاسرة

الاقتصاد والعمل

التعليم الاجتماعي

التعليم

السياسة

القانون

الصحة

النوع الاجتماعي والتنمية